

PROVISIONAL

A/43/PV.16
14 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد كابوتو	(الأرجنتين)
شم :	السيد بورغ أوليفيه	(نائب الرئيس) (مالطة)
شم :	السيد برانكو	(نائب الرئيس) (سان تومي وبرنسيبي)

- خطاب الجنرال موسى تراوري ، رئيس جمهورية مالي

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية)
السيد حميد (سري لانكا)
السيد فاركوني (هنغاريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥خطاب الجنرال موسى تراوري ، رئيس جمهورية مالي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان الى

خطاب يلقيه رئيس جمهورية مالي .

اصطحب الجنرال موسى تراوري رئيس جمهورية مالي الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية مالي فخامة الجنرال موسى تراوري ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس تراوري (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني أن أتقدم ،

باسم منظمة الوحدة الافريقية وجمهورية مالي ، بالتحية الى أعضاء الجمعية .

كما أنه من دواعي سروري أن أتوجه اليكم - سيادة الرئيس - بأحر تهانتي على

انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . إن صفاتكم الشخصية وتجربتكم الثرية ، التي حظت بثقة الجمعية ضمان أكيد لنجاح أعمال هذه الدورة .

وإنني أغتنم هذه الفرصة كي أتقدم بأحر تهانتي الى سلفكم السيد بيتر

فلورين ، لما أبداه من نشاط وفعالية في إدارة أعمال الجمعية في دورتها الثانية والاربعين .

كما أود أن أعرب للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن تقديرنا

العميق لجهوده التي لا تكل من أجل النهوض بالمُثل العليا للأمم المتحدة ، ولمبادراته الشجاعة الرامية الى تحسين أداء الأمم المتحدة وايجاد الحلول السليمة لبعض المشاكل السياسية والاقتصادية التي تصيب البشرية .

إن حصول قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم على جائزة نوبل للسلام لدليل على أهمية المثل العليا التي تعتنقها منظماتنا واعتراف بجدارتها . فالأمم المتحدة تجسد لإرادتنا المشتركة على توحيد قوانا وتحقيق الانسجام في جهودنا الرامية الى الوفاء بالتطلعات العميقة لبني البشر في السلم والحريية والرفاهية . ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة قواعد السلوك التي ينبغي أن تمكّنا من بلوغ تلك المثل التي تشمل عدم استعمال القوة ، وحسن الجوار ، والتسوية السلمية للمنازعات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام حقوق الإنسان وحياته الاساسية ، والتضامن والتعاقد فيما بين الشعوب .

إن إلقاء نظرة سريعة على المسرح الدولي تبين لنا أننا ما زلنا بعيدين تماما عن تحقيق تلك المثل . فالميثاق يُنتهك بشكل مستمر . وبؤر التوتر والحروب ما زالت موجودة في كوكبنا . ولا يزال الفقر المادي والمعنوي والفكري يشغل كواهل الملايين من البشر في كل أنحاء العالم . وحقوق الإنسان الاساسية لا تزال تمتن بسبب الاستعمار والعنصرية .

ويقع أفدح انتهاك للميثاق في الجزء الجنوبي من افريقيا . ففي جنوب افريقيا ، يوجد ٢١ مليوناً من السود ، الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان ، حرمتهم من أبسط حقوقهم اقلية بيضاء ، وعمول ١٥ مليوناً منهم كاجانب في بلدهم وأرغموا على العيش في بانتوستانات ، وهي معازل قاحلة لا يماثل جديها فظاعة سوى قسوة مناخها . وبغية جعلهم في حالة خضوع ، ينصبّ عليهم سيل من أعمال القمع الوحشي كل يوم . وهذا هو معنى الفصل العنصري الذي يمثل سيامة قوامها الكراهية وإهدار الكرامة الإنسانية .

لقد شار المجتمع الاسود في مجمله بعد أن فاض به الكيل نتيجة لما يتعرض له من أعمال قمع وحشي ، ولم يعد يخشى الموت . وقام ، وهو أعزل من السلاح ، بالتصدي لقوات الشرطة والجيش المدججة بأحدث الاسلحة في العالم . وقامت الاقلية العنصرية في برييتوريا ، وقد انتابها الذعر بإعلان حالة الطوارئ ومضاعفة ما تقوم به من أعمال قمع وتعذيب واعتقال وترحيل واغتيال .

إلا أنه ، بالرغم من كل ذلك ، واصل السكان السود نضالهم . وتعتبر المقاومة البطولية التي يبديها السود في جنوب افريقيا في مواجهة القوات المسلحة للعنصريين في بريتوريا أفضل دليل على أن الشعب الذي يناضل من أجل حريته شعب لا يمكن أن يقهر . إن بلورة العداوات في جنوب افريقيا توجد حالة تندد بحمام دم ذي أبعاد مروعة يجدر بنا أن نتلافاه لمصلحة كل سكان جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، يتعين على نظام الاقلية في بريتوريا أن يمتنع ، من ناحية ، عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يزيد هذه الحالة المتفجرة حدة ، وأن يتخذ فورا ، من ناحية أخرى ، التدابير الضرورية التالية : إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن بينهم نيلسون مانديلا ، وتنفيذ عملية إضفاء الطابع الديمقراطي التي تستهدف إقامة مجتمع متكافئ متعدد الأعراق في جنوب افريقيا .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أحث الدول التي بوسعها أن تعيد حكومة بريتوريا الى جادة الصواب على أن تستخدم نفوذها لكي تحمل تلك الحكومة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦١٥ (١٩٨٨) الذي يطلب إيقاف التنفيذ وتخفيف أحكام الإعدام الصادرة على متهمي شاربغيل الستة .

وتمارس حكومة بريتوريا العنصرية نفس سياسة القمع الاعمى واللاإنساني في ناميبيا التي تحتلها على نحو غير مشروع منذ أربعين عاما . لقد أصبحت ناميبيا الوحيدة من الاقاليم التي كانت واقعة تحت الانتداب التي لم تطبق عليها الاحكام ذات الصلة الواردة في الميثاق والمتعلقة بحرية الشعوب . وقد اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة عددا هائلا من القرارات والمقررات عرقل تنفيذه باستمرار تعنت حكومة بريتوريا . وأوضح مثال على ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتتابع منظمة الوحدة الافريقية باهتمام خاص الجهود الدبلوماسية الجارية والتي تهدف الى إيجاد حل نهائي لمسألة ناميبيا . وهي تؤيد كل المساعي المخلصة الرامية الى تمكين الشعب الناميبى من استعادة استقلاله وإحلال السلم والأمن في الجنوب الافريقي .

وفي شهر آب/أغسطس الماضي ، عكف المجتمع الدولي ، في إطار مؤتمر أوصلو على بحث إحدى المآسي التي نجمت عن سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وأعني بذلك حالة اللاجئين والمشردين والعائدين في الجنوب الافريقي . وقد اعتمد ذلك المؤتمر خطة عمل تستهدف تقديم المساعدة الى الشعوب والبلدان المتضررة في الجنوب الافريقي وإحلال سلم دائم في المنطقة . ونأمل أن تقر الدورة الحالية للجمعية العامة خطة العمل تلك .

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا العميق للمجتمع الدولي لما أبداه من تضامن مع افريقيا خلال ذلك المؤتمر الدولي ، وناشده أن يتعهد بتنفيذ خطة العمل المشار اليها .

تشهد القارة الافريقية حالات صراع أخرى ، من بينها حالتا الصحراء الغربية والمشكلة القائمة بين تشاد وليبيا .

وفيما يخص الصحراء الغربية ، حدثت تطورات كبيرة . ونأمل في أن يؤدي تطبيع العلاقات فيما بين دول تلك المنطقة الفرعية ، والجهود المبذولة أو التي سيبدلها كل من الامين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية الى أن يتسنى في المستقبل القريب إجراء استفتاء لتقرير المصير في ذلك الاقليم يكون حرا وعاماً وفقاً للقواعد المتبعة .

وفيما يتعلق بالنزاع بين تشاد وليبيا ، أعطيت - لحسن الطالع - قوة دفع جديدة لعملية السلم التي أعدتها اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية على إثر المبادرات الهامة التي أعلنها العقيد معمر القذافي في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء منظمنا القارية ، بالإضافة الى ردود الفعل الايجابية للغاية لهذه العملية من جانب الرئيس حسين حبري .

وفي الشرق الاوسط ، تدل الانتفاضة الشعبية التلقائية والمستمرة للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة لوضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي ، على أن الواقع الفلسطيني واقع لا يمكن المجادلة فيه .

فلا سبيل الى إقرار سلم دائم في هذه المنطقة ما لم يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

وتظل منظمة الوحدة الافريقية على اقتناع بان حل الازمة في الشرق الاوسط يرتهن بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة تشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفيما يتعلق بالنزاع في الخليج ، نرحب بالجهود التي بذلها الامين العام للأمم المتحدة وكل المساعي الحميدة الاخرى التي توجت بقبول ايران والعراق قرار وقد إطلاق النار الذي وضع حدا لحرب بين الاشقاء دامت ثماني سنوات .

ومما يبعث على الفبطة أيضا أن نلاحظ التقدم الملحوظ الذي أحرز صوب السعي الى ايجاد حل لمشكلة افغانستان بعد توقيع اتفاقات ١٤ نيسان/ابريل الماضي في جنيف .

وفي آسيا ، نأمل أن تجد مشكلة كمبوتشيا حلا دائما في القريب ، عن طريق المفاوضات ، وأن يؤدي استئناف المحادثات بين طرفي شبه الجزيرة الكورية الى نتائج ايجابية . وفي هذا الصدد ، يستحق اقتراح عقد مؤتمر مشترك بين الشمال والجنوب من أجل إقرار السلم وإعادة توحيد كوريا اهتمام المجتمع الدولي وتأييده .

وفي أمريكا الوسطى ، ندعو فريق الدعم الى مواصلة الجهود الرامية الى ايجاد مناخ يسوده السلم والوثام في المنطقة .

ونظرا للخطر الذي يمثله الدمار النووي بالنسبة للعالم ، فإن المهمة الاكثرت إلحاحا التي تواجه الانسانية تتمثل في النهوض بنزع السلاح النووي . وما من شعب يجهل الحاجة الماسة الى ذلك . ولذا ، رحب المجتمع الدولي بأمره بتوقيع المعاهدة الخاصة بالقضاء على القذائف النووية متوسطة المدى والاقصر مدى في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ولا يمكن أن يحرز أي تقدم حقيقي في عملية نزع السلاح طالما يواصل العالم العيش في مناخ حرب باردة . وقد تأكدت هذه الحقيقة الاساسية في الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي لم تتمكن من التوصل الى اعتماد وثيقة ختامية لإنعدام توافق الآراء بشأن مسائل جوهرية .

وبالتالي ، فإننا لن نتمكن ، إلا إذا ترجمنا إحساننا بوحدة المصير الـ واقع ، من حل هذا التناقض الذي يمثل انفاق مليارات الدولارات كل عام على انتاج اسلحة الدمار ، في حين أن جزءا بسيطا فقط من هذه المبالغ يمكن أن يشيع الرخاء بين ملايين البشر الذين يعانون في كوكبنا هذا من المرض والجوع والعطش والجهل .

وقد اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية ، من جانبها ، الإعلان الخاص بشأن جعل افريقيا منطقة غير نووية في دورتها الاولى العادية المنعقدة في القاهرة فـسي حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وقد أكد على ذلك القرار في القرارات العديدة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية .

إلا أنه ، في الوقت الذي تلتزم فيه الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بعدم استخدام الاسلحة النووية في القارة يبذل نظام بريتوريا المنصري من جانبه جهدا محموما لحيازة الاسلحة النووية . وحيازة دعاة الفصل المنصري لقوة ضاربة نووية من شأنه أن يقوض الامن على نحو خطير في قارتنا . ويجب على مجلس الامن أن يتخذ تدابير فعالة ترمي الى ضمان احترام إعلان جعل افريقيا منطقة غير نووية .

وشمة عنصر آخر يهدد أمن افريقيا يتمثل في القاء النفايات الصناعية السامة في قارتنا . ويمثل هذا العمل جريمة بحق شعوب افريقيا وإهانة للأخلاقية الدولية . ونحن نأمل أن تناقش هذه المسألة التي طلبنا إدراجها على جدول الاعمال مناقشة جادة وأن تتخذ تدابير قوية لتحرير بلداننا الفتية من الاخطار الجسيمة الكامنة في التخلص على اراضينا من النفايات الناتجة عن تطور البلدان الصناعية .

لقد كرمت منظمة الوحدة الافريقية في ميثاقها ، منذ نشأتها ، إرادة الدول الاعضاء المنتمية اليها على تنسيق سياساتها الثقافية وتحقيق الانسجام فيما بينها . ولقد انعكس هذا العزم على نحو واضح في اعتماد ميثاق ثقافي لافريقيا نوكد فيه أن الثقافة الافريقية تشكل بالنسبة لشعوبنا أضمن وسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متسقة وصيانة قيمنا العظيمة . وفي حقيقة الامر ، لاتزال الثقافة الافريقية مصدرا لا ينضب لقوتنا ومقاومتنا . ولا تنطوي هذه الثقافة على أي مغزى حقيقي ما لم تشكل جزءا من نضالنا من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ونضالنا من أجل التنمية .

لقد آن الأوان لكي يدرك المجتمع الدولي مغزى ونطاق مفهوم التنمية هذا الذي يستند الى قيم أخرى لا تتعلق فحسب النمو الكمي والنوعي . ومنذ بضع سنوات طالبنا بإعلان عقد للتنمية الثقافية . وتمت تلبية طلبنا في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، والآن نحن بحاجة الى العمل على ألا يكون مجرد عقد لا يسفر عن النتائج المرجوة منه .

وفي بداية السبعينات ، أعلنت الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية هدف "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" كشعار لها . وإن هذا الهدف الطموح جدير بالثناء وفي متناول البشرية .

تعد النتائج التي أثمرت عنها الاجراءات التي اتخذت من جانب الدول الافريقية نتائج هامة للغاية . غير أنه لايزال يتعين علينا بذل المزيد . وبغية التعجيل بعملية التنمية الرامية الى توفير الرعاية الصحية الاولية والوفاء بذلك الهدف المكرس لعام ٢٠٠٠ ، طرح نهج جديد عرف باسم مبادرة باماكو في الاجتماع السابع والثلاثين للجنة وزراء الصحة الافريقية الذي عقد في باماكو في ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ واعتمد من قبل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في ايار/مايو الماضي . ويمثل ذلك استراتيجية افريقية تقع في إطار سياق أزمة اقتصادية عامة تقتضي التزام الشعوب الراسخ بتحديد مشاكلها الصحية الخاصة بها والقيام بحلها .

وأود ، باسم النساء والاطفال في افريقيا ، أن أتوجه بنداء عاجل الى المجتمع الدولي لتقديم التأييد المالي والمادي والتقني لهذه المبادرة الشجاعة التي تحقق منفعة للبشرية جمعاء .

لاتزال الحالة الاقتصادية الدولية تشكل مصدر قلق عميق . والازمة تعمق بمفسة خاصة بالبلدان النامية . وتظل افريقيا أكثر قارات العالم تأثرا . ونظرا لهذه الحالة ، التزمت البلدان الافريقية التزاما راسخا بالسعي الى ايجاد أنسب السبل والطرق الكفيلة بوضع حد لهذه الازمة وقامت بتعبئة أنفسها تحقيقا لهذه الغاية . وبالتالي ، اعتمد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية برنامجا ذا أولوية للانتعاش الاقتصادي في افريقيا بغية إرساء الاساس لنمو منظم وتنمية ذاتية ومستمرة على المستوى الوطني والقاري .

وكان هذا البرنامج قيد نظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة الاستثنائية ، والتي انتهت باعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ .

وتوفر لنا الدورة الحالية فرصة للنظر في تنفيذ هذا البرنامج خلال العامين المنصرمين ، وأن نقيّم الجهود الواجب القيام بها بغية تنفيذه تنفيذا كاملا . وقد أعدت البلدان الأفريقية ، بمقتضى الالتزام الذي تعهدت به في برنامج عمل الأمم المتحدة ، برامج هامة للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

وأعطت أغلبية الدول الأفريقية في خطتها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الأولوية المطلقة للتنمية الزراعية ، والامن الغذائي ، وزيادة مستويات الانتاجية الزراعية وزيادة المحصول ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بذلك . كما شرعت البلدان الأفريقية في اصلاح القطاعات الداعمة للزراعة ، وأعني بذلك الصناعة الزراعية والتجارة والمال والنقل والاتصالات .

وبالرغم من كل هذه الجهود الكبيرة لم يَنمُ الانتاج الزراعي بالدرجة المتوقعة ، ومعدلات النمو المسجلة خارج الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بالنسبة للقارة الأفريقية بأجمعها كانت دون تلك التي سجلت خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بشكل كبير ، ولم يتحسن الموقف عام ١٩٨٧ .

وفيما يتعلق بالنقل والاتصالات على وجه التحديد تركزت الاجراءات بوجه خاص على المشاريع الرامية الى النهوض بمعد النقل والاتصالات لافريقيا ١٩٧٨ - ١٩٨٨ وتنفيذه . وقد بين تقييم هذا العقد الذي انتهى بالفعل أن أهداف التكامل المادي للقارة لم يتم انجازها تماما بسبب نقص الموارد .

وفي ضوء هذه الحالة اقترحت الحكومات الأفريقية على المجتمع الدولي ، بغية اتمام ما شرعت فيه من جهود خلال العقد الاول ، إعلان عقد شان للنقل والمواصلات لافريقيا للفترة ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ . ومن المرغوب فيه أن يعتمد هذا الاقتراح من قبل المجتمع ، وأن تكون تنمية افريقيا نقطة إنطلاق من أجل التضامن الدولي .

فيما يتعلق بالتجارة والمالية ، تم اتخاذ التدابير التي من شأنها توفير أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية . ويضمن عدد من البلدان الافريقية للمنتجين الآن حداً أدنى من الاسعار للمواد الغذائية ولمعظم المنتجات الزراعية المعدة للتصدير . وبالمثل اتخذت التدابير المحددة من أجل تحديد العقبات التي تحول دون التوسع في التجارة والقضاء عليها .

وهناك مجال آخر له الاولوية في برنامج الأمم المتحدة ، وهو مكافحة الجفاف والتصحر . ولوقف هاتين الظاهرتين اللتين خلقتا في قارتنا اختلالاً عميقاً في التوازن بين الانسان والمحاصيل والماشية والبيئة الطبيعية ، فلا مناص من اللجوء إلى التكنولوجيا مناسبة لا تتوافر لأي بلد من البلدان على حدة .

وفضلاً عن ذلك فإن كثيراً من البلدان الافريقية التي وقعت ضحية الجفاف قد عصفت بها خلال العامين الماضيين ويلات رهيبية ، منها غزو الجراد المحراوي . وقد نُفذت عدة عمليات بمعونة دولية لمكافحة هذه الآفات الضارية . وبالرغم من كل هذه العوامل وفي أجزاء عديدة من القارة اكتسحتها أسراب كثيفة من هذا الجراد الذي تكاثر بسرعة بسبب موسم الأمطار الغزيرة غير العادية . ولا يزال يمثل تهديداً خطيراً للمحاصيل في المستقبل . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته لافريقيا ، ويضاعفها في معركتها ضد هذه الآفة .

وفي سياق برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا تعهد المجتمع الدولي على أن يقدم الموارد المالية الضرورية لتنفيذ هذا البرنامج . ولا مفر من ملاحظة أنه في خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988 وبالرغم من بعض الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، كانت التدفقات المالية صوب افريقيا غير كافية بشكل ملحوظ ، وقد حدث انخفاض لا مثيل له في المساعدة العامة . ولم تتحسن البيئة الاقتصادية الدولية على نحو ما كان متوقعا . وعليه ففي غيبة اتخاذ تدابير محددة وموقوته من أجل دعم الجهود المبذولة من قبل البلدان الافريقية لانعاش اقتصادياتها ، فإن النتائج المحرزة من قبل التجارة الخارجية الافريقية خلال العامين الأولين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة كانت مخيبة للآمال .

وقد أرغم معظم انخفاض حصيله صادرات البلدان الافريقية على انخفاض وارداتها ، وبصفة خاصة عناصر المنتجات الضرورية لمشروعات التنمية . إن مشكلة الديون الخارجية مازالت موضوعا يبعث على القلق العميق ، ولعلنا نذكر أنه في نهاية عام ١٩٨٧ ارتأت منظمة الوحدة الافريقية إنه من الضروري أن تدعو الى عقد مؤتمر استثنائي لرؤساء الدول والحكومات لبحث هذه المشكلة الملحة . وعلى إثر هذا المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا ، اعتمد اعلان يعبر عن الموقف المشترك في افريقيا . وحددت هذه الوثيقة تطور ديون القارة الخارجية ومداهما والنتائج الهيكلية والاقتصادية المترتبة عليها ، ووضعت استراتيجيه ترمي الى التخفيف من عبء الدين الافريقي .

وأعرب المؤتمر عن أمله في أن تتخذ البلدان والمؤسسات المالية الدائنة تدابير محددة من أجل تخفيف عبء الدين الخارجي لافريقيا . وفضلا عن ذلك طلب المؤتمر الى جميع الدول أن تأخذ بعين الاعتبار العزم الذي أعربت عنه افريقيا بصورة جلية بعقد مؤتمر بشأن الديون الخارجية . وينبغي أن يشجع هذا المؤتمر الدولي على إجراء حوار بنّاء على أساس المقترحات الواردة في الموقف المشترك الخاص بأزمة دين افريقيا الخارجي .

ونعاود التأكيد هنا على أن البلدان الافريقية تحرص على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذا الدين ، وأن نشدد على أن الدائنين ينبغي أن يستجيبوا لرغبتنا من أجل عمل متسق وعلاقات أكثر انسجاما .

وفي التماس حلول مشكلة افريقيا الاقتصادية من المهم أن ندرك العلاقة بين العوامل مثل التدفقات المالية ومستوى أسعار السلع الأولية والدين الخارجي . وعليه فمن المحتم اتخاذ تدابير متكاملة من أجل عكس الاتجاه الحالي الذي يجعل القارة الافريقية مُصدِّرا خالصا لرأس المال .

وحتى تتمكن بلادنا من أن تحافظ على معدل استيراد يستجيب لاحتياجات الانتعاش الاقتصادي والتنمية فإنه يتعين أن تزداد تدفقات الموارد الى افريقيا بشكل ملحوظ

ووفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، حتى تبلغ ٢٩,٧ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠ .

وأود أن انتهز هذه الفرصة المتاحة لي لكي أشيد بمبادرات الدول الاعضاء ولجنة المساعدة من أجل التنمية التي تهدف الى إلغاء جزء من ديون البلدان الافريقية . وفي وسع المجتمع الدولي أن يفعل هذا وعليه أن يفعل أكثر من هذا . ويتعين عليه بصفة خاصة أن يبرهن على الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي تنص على تخفيف عبء الديون الخارجية ونقل الموارد .

وفي حين تدرك إفريقيا أنه يتعين عليها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها ، فهي تدرك أيضا أن مصيرها مرتبط على نحو وثيق بمصير بقية العالم . وفي إطار تلك الروح التي تنطوي على الترابط ، أناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما فعالا وملائما للجهود التي تبذلها افريقيا الآن لتحقيق الانتعاش الاقتصادي .

إن سنة ١٩٨٨ هي سنة الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفي غضون بضعة أسابيع ، سنحتفل بهذا الحدث العظيم الذي يميز مرحلة هامة من تقدمنا الملهم تجاه انجاز ذلك المثل الاعلى العظيم المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، ونعلن رسميا إيماننا الصادق بحقوق الإنسان الاساسية ، وبكرامة وقيمة الإنسان الفرد ، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ، وبين الامم كبيرها وصغيرها . وسوف تتيح هذه الذكرى السنوية الاربعين ، بالتالي ، فرصة فريدة من نوعها لنؤكد من جديد ثقتنا في هذا المثل الاعلى العظيم وإيماننا به وعزمنا الاكيد على تشجيع حقوق الإنسان واحترامها على الصعيد العالمي .

لقد حان الوقت تماما ، بعد مرور أربعين سنة على اعتماد هذا الإعلان ، ليوجه المجتمع الدولي إهتمامه إلى آفاق جديدة فيوجد مناخا مواتيا لتحرير الإنسان وتنميته . إن المهمة التي كلفنا بها الميثاق تتمثل في بناء مستقبل سعيد لجميع الشعوب ولكل الناس ، مستقبلا يسوده السلم والوثام والتعاون .

وإنني لاؤكد للأعضاء إستعداد افريقيا وشعوبها الكامل للمساندة والتزامها التام بمسيرة الامم المتحدة تجاه تحقيق ذلك الهدف .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بالنيابة عن الجمعية

العامه ، أن أشكر رئيس جمهورية مالي على الخطاب الهام الذي ألقاه توا .

اصطحب الجنرال موسى تراوري ، رئيس جمهورية مالي ، إلى خارج قاعة الجمعية

العامه .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد جاد الله عزوز الطلحي (الجمهورية العربية الليبية) : أود

في البداية ، باسم وفد بلادي ، أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، وانني على ثقة كاملة من أن خبرتكم وحنكتكم ستساعدنا في التوصل إلى أفضل النتائج بإذن الله .

ومما يزيد من سعادتنا بانتخابكم انتماؤكم إلى دولة صديقة ترتبط بعلاقات متينة مع بلادي . نتمنى لكم ، سيدي الرئيس ، كل التوفيق والنجاح في مهمتكم . كما نود أن نؤكد لكم عزم وفدنا على التعاون الكامل معكم من أجل تسهيل مهمتكم . ولا يفوتني في هذه الغرمة أن أعرب عن عظيم تقديرنا وامتناننا لسلفكم السيد بيتر فلورين رئيس الدورة الثانية والأربعين ، الذي أدار أعمال تلك الدورة بكفاءة ومقدرة عاليتين .

كما لا تفوتني الاشادة بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي بذل جهودا مضيئة من أجل تعزيز دور المنظمة ، وقام بدور بارز ومميز في الجهود الدولية التي أثمرت تقدما ملموسا في حل الكثير من القضايا السياسية البالغة التعقيد .

تتعقد الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة في وقت يشهد فيه العالم ازمات وصراعات جديدة تضاف إلى القائمة . إلا أننا وبفضل ما تقوم به منظماتنا ، نشهد علامات وتطورات إيجابية تشجعنا على التفاؤل بتحقيق انفراج فعلي في العلاقات الدولية .

ورغم هذا التفاؤل لابد أن نقر كمجموعة دولية بوجود العديد من أوجه القصور في المقدرة الفعلية للمنظمة بفعل الضغوط التي تمارسها بعض الدول ضدها ، الأمر الذي يحتم علينا أن ندعم وبكل قوة وجود واستمرار المنظمة ، وأن نضافر جهودنا لترسيخ مقاصدها وأهدافها النبيلة ، لأنها لا تزال تمثل في نظرنا الأمل للشعوب المحبة للسلام في تحقيق السلام والأمن الدوليين . إننا نعيش في جو يختلط فيه القلق على المصير بالأمل في المستقبل : فاستمرار المنظمة ونموها ، رغم الصعوبات والمؤامرات طيلة الفترة المنقضية من عمرها ونجاحها في الحفاظ على حد أدنى من الفعالية والاستقلال ، مدعاة للتفاؤل . كما أن استمرار الاستعمار والتمييز العنصري ، ممثلين في فلسطين وجنوب افريقيا والاستغلال ، والقهر والتسلط والهيمنة والاحتلال مدعاة للقلق والترقب ، ناهيك عن الفقر والجوع والتخلف والامية التي لا تزال مصدر معاناة وألم للجزء الأكبر من البشرية . ولا تزال صرخات المقهورين والمعذبين والمطرودين من ديارهم تشق الآفاق وتستنزل اللعنات على المستعمرين والعنصريين والمستغلين وتجار الحروب . أو لا يكفي للتدليل على استهتار البعض بميثاق هذه المنظمة أن تجد بعض النظم المؤسسة على الاحتلال والاعتصاب والإبادة والتمييز العنصري مكانا ومساندة في عالم اليوم ! بل أنها تجد المساندة السياسية والدعم المادي اللامحدود من بعض القوى الكبرى !

صحيح أنه خلال الفترة التي انقضت من عمر المنظمة ، تحققت انجازات تاريخية عظيمة في ميدان تصفية الاستعمار ومقاومة الفاشية والعنصرية بأشكالها كافة . ولكن وبالرغم من ذلك استمرت بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم ، وأشعلت العديد من الحروب والنزاعات وتعرضت حرية وسيادة العديد من الدول للتهديد ، وعانت شعوب كثيرة من ويلات الاحتلال والظلم والهيمنة والتبعية .

وبنظرة سريعة على الوضع الدولي الراهن ، وعلى جدول أعمال دورتنا هذه ، يتضح أن ما تم انجازه ، بالرغم من كثرته ، قليل ، وان الذي لم ينجز يحتاج إلى ارادة جماعية دولية حقيقية ، ارادة تتصدى بقوة وشجاعة للفئة القليلة الرافضة لمبادئ العدل والسلام ، فئة القوى الامبريالية التي اختارت سياسة القوة والتهديد والهيمنة والارهاب لتحقيق رغباتها ، معتمدة في ذلك على الاساليب غير المشروعة كافة مثل اشغال الحروب ، وارهاب الشعوب ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والغزو ، والعدوان والاحتلال والحصار الاقتصادي .

لقد كانت - ولا تزال - مجموعة كبيرة من الدول الممثلة في هذا المحفل هدفا لهذه الممارسات . تذكرون دون شك العدوان البربري السافر الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية على بلادي في ربيع سنة ١٩٨٦ ، ذلك العدوان الذي أدانته الرأي العام العالمي ، في حينه ، وأدانته الجمعية العامة بأغلبية مطلقة في قرارها ٢٨/٤١ الصادر في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الذي أقر أيضا واعترف بحق شعبنا في التعويض عن الخسائر الفادحة التي مني بها من جراء ذلك العدوان الغاشم .

ويسعدني ، وأنا أتحدث من هذا المنبر ، أن أتوجه بتحية حارة إلى كل تلك الدول التي تبنت أو أيدت ذلك القرار ، وإننا نعتبر أن الموقف المشرف لتلك الدول بقدر ما هو دعم لموقفنا العادل فهو أيضا دعم وانتصار لمبادئ العدل والسلام التي جاء بها ميشاق منظمنا .

ونظرا لان موضوع العدوان الامريكي على ليبيا هو أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة ، فإننا نناشدكم ، نناشد جميع الدول المحبة للسلام التأكيد على إدانتها لهذا العدوان ، ودعم المطالب المشروعة لشعبنا في الحصول على التعويضات الفورية والمناسبة عن الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عنه .

إن ما نود أن نؤكد عليه ، ونحن نتحدث عن هذا العدوان ، هو أنه لا ينبغي النظر إليه على أنه قضية ليبية تخص بلادي وحدها ، بل يجب النظر إليه على أنه قضية تمس المجتمع الدولي بأكمله لأنها تمس روح ومبادئ ميشاق الامم المتحدة . وإذا

ما كانت ليبيا هذه المرة ضحية لهذا العدوان فإنها ليست الاولى ولن تكون الاخيرة بكل الاسف . إن هذا العدوان حلقة في سلسلة الممارسات الامريكية المستمرة ضد الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها وجزء من المخطط الامبريالي الذي أشرنا إليه منذ قليل ، بل انه يكاد يكون جزءا من منهجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية . ولعل ما يجري الآن في امريكا الوسطى ، حيث يتعرض شعبا بنما ونيكاراغوا لاشنع أنواع الابتزاز والتهديد ، لدليل قاطع على صدق ما نقول .

إن دور المنظمة لا يمكن أن يتعزز فعليا إلا بإعادة النظر في بعض أحكام الميثاق التي أصابت بالشلل بعض الاجهزة الرئيسية للمنظمة المناط بها مسؤولية حفظ السلام والامن الدوليين ، فبعض هذه الاحكام لم تعد تتماشى مع التغييرات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية منذ عام ١٩٤٥ ، حتى الآن ، فالوضع الدولي عام ١٩٤٥ يختلف كلية عن الوضع الدولي الراهن . وعلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة أن تعي هذه الحقيقة وأن تتقدم بتوصيات جريئة فيما يتعلق ببعض الاحكام التي أصبح تطبيقها جائرا ومعوقا رئيسيا لاهم دور يمكن أن تقوم به هذه المنظمة ، ونشير بصورة خاصة إلى امتياز حق النقض الذي تتمتع به فئة قليلة من الدول ، والذي استغلته بعض الدول التي تملكه ، لتكريس العدوان والاحتلال والغزو والارهاب .

إن بلادي التي بادرت بالمطالبة الصريحة بإعادة النظر في هذا الامتياز ، امتياز حق النقض ، تؤكد على موقفها الثابت من هذه المسألة ، وتدعو الدول الاعضاء كافة إلى النظر فيها بجدية وموضوعية .

إن قضية الشعب العربي الفلسطيني تحظى بأولوية فائقة ومطلقة في اهتمامات بلادي . إنها قضية شعب بأسره ، شرد وطرد من دياره وسلبت أرضه وتعرض وبتعرض كل يوم لاشكال التمييز والقهر والتعذيب والإبادة من قبل فئة جمعت ومولت وسلحت ودعمت لهذا الغرض .

إننا نؤمن ، كما تؤمن جميع الشعوب المحبة للسلام والعدل بأن القضية الأساسية في عالم اليوم هي قضية التقدم والسلام ، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق الحرية والعدل ، فلا تقدم دون حرية ، ولا سلام دون عدل .

كيف لنا أن نتصور تقدما وسلاما في عالم ، أكبر دولة فيه لا تتورع عن تمويل عملية إبادة منظمة ومنتظمة لشعب صغير في سبيل تمكين فئة وافدة من أرضه ومزارعته ومساكنه .

خلال الأربعين سنة التي مضت ، صدر عن هذه الجمعية الموقرة ، وعن مجلس الأمن ، وعن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى العديد من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين والتي تقر جميعها بحق الشعب الفلسطيني الثابت والمشروع في العودة إلى دياره وتقرير مصير . ورغم هذا الاعتراف الدولي العادل والثابت ظل الشعب العربي الفلسطيني محروما من جميع حقوقه السياسية وحتى الإنسانية بسبب تعنت وغطرسة الكيان الصهيوني المحتل مدعوما بمن صنعه وتبناه ضاربا عرض الحائط بكل القيم ، مستهترا علنا بجميع المواثيق .

إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة في تقديم الدعم اللامحدود لهذا الكيان العنصري هو السبب الرئيسي في استمرار محنة الشعب الفلسطيني . والولايات المتحدة التي يفترض بحكم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن أن تكون قوة رائدة في اقرار السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما ، هي ذاتها القوة التي تحمي الكيان الصهيوني وتدافع عن بقاءه عضوا في الأمم المتحدة ، وهي تدرك جيدا أنها تحمي العدوان والاحتلال والإبادة البشرية والباطل وتدافع عنها . لذا تبقى في نظرنا العائق الرئيسي ونكاد أن نقول الوحيد في طريق أية جهود دولية مخلصمة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

إن الصبر الطويل للشعب العربي الفلسطيني وللشعب العربي عامة لا ينبغي أن يفسر بأنه اقرار تدريجي بالأمر الواقع ورضوخ له ، أو نسيان لأربعة عقود من الظلم والاضهاد ، فذاكرة الشعوب لا تنسى ، والباطل زاهق مهما طال به الأمد ، يقول الله تعالى في كتابه العزيز :

"ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته" سورة الشورى (الآية ٢٤)

ويقول :

"بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق" سورة الانبياء

(الآية ١٨)

وها نحن نعيش لنشاهد الباطل المدجج بأحدث الاسلحة وافتكها يترنح تحت ضربات الشعب الفلسطيني الاعزل من أي سلاح سوى حجارة أرضه التي ضربها بدمائه ، وجبلها بعظام أطفاله ونسائه وكان الحجارة السماء صحت من ظلم المفتصب فاكتمبت قوة القنبلة والصاروخ ، وسرت في ذراتها الحياة فعبرت عن انتفاضة هذا الشعب البطل بالافعال عما عجزت عنه الاقوال ، ولتؤكد لنا جميعا أن الحق عندما يكون بجانب الضعيف يكسبه من القوة ما تعجز تكنولوجيا الظالم عن مقاومتها ، فالشاعر العربي يقول :

فالحق يعملو إن أصاب عدولا

كالسيف يظهر فعله مسلولا

والحق مهما شوهوه بباطل

لا بد يوما أن يبرى معقولا

لقد أذهلت هذه الانتفاضة الكيان المحتل ومن يسانده وجاءت لتذكر من نسي أو تناسى أن هناك مأساة انسانية ، وظلما فادحا ، وأكدت هذه الانتفاضة أن كل ما تم تقديمه حتى الآن من صفقات أو مبادرات أو اتفاقات منفردة لا يمكن أن توفر أي أساس للسلام أو الحل العادل .

وإننا إذ نحیی شعبنا العربي الفلسطيني على موقفه البطولي المشرف ونضاله الرائع ، نؤكد على دعمنا الكامل لجهاده ولانتفاضته وعلى وضع كافة امكانياتنا بجانبه .

إن منظمة الامم المتحدة التي ورطتها واستخدمتها الامبريالية في محاولة إضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني العنصري منذ ما يقرب من أربعين عاما مدعوة اليوم لاتخاذ اجراء عملي بتصحيح الخطأ التاريخي الفادح الذي وقعت فيه .

إن ما يجري في فلسطين المحتلة لا يمكن فصله عما يجري في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية ، فالقوى التي مكنت للكيان العنصري في فلسطين هي ذات القوى التي خلقت النظام العنصري في الجنوب الأفريقي ، وإن ما تعانيه شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا من ممارسات عنصرية يومية هي ذات ما يعانيه الشعب العربي الفلسطيني ، فهذان النظامان لا يختلفان ، وكيف لهما أن يختلفا .

إن قيام نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا مثل آخر على المحن والمآسي التاريخية التي تعرضت وتعرض لها الشعوب نتيجة الحركة الاستعمارية والامبريالية ، وعلى الأمم المتحدة تقع المسؤولية التاريخية في محاربة واستئصال مرض العنصرية الخبيث .

إن حل مشكلة ناميبيا لا يمكن أن يتحقق إلا بتمكين الشعب الناميبي من تقرير مصيره في الاستقلال الكامل تحت قيادة منظمة (سوابو) طبقا لقرارات الأمم المتحدة وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بوصفه الأساس الشرعي لاتفاق الرأي الدولي على حق ناميبيا في الاستقلال .

إن نظام بريتوريا لم يكتف بالاحتلال الاستيطاني وقهر الأغلبية الأفريقية والعمل على إبادتها ، بل يهدد أمن وسلامة الدول الأفريقية المجاورة ، ويعتدي عليها ، تماما كما يفعل توأمه في فلسطين المحتلة . لا يمكن لهذا النظام أن يردع إلا بالإرغام على الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي ، وذلك بفرض العقوبات الاقتصادية الشاملة والفورية ضده . وإنما نعتبر أن رفض بعض القوى حتى الآن لغرض هذه العقوبات وتباطؤ البعض الآخر هما العائق الرئيسي في طريق الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أبشع نظام عنصري عرفه تاريخ البشرية .

إننا في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية نؤيد الكفاح العادل لشعوب جنوب أفريقيا وناميبيا من أجل استقلالها وكرامتها الإنسانية ، كما نحیی التصدي الشجاع لدول المواجهة الأفريقية ونعلن تضامننا الكامل معها في سبيل تحقيق هدفنا جميعا وهو إنهاء نظام الميز العنصري في بريتوريا .

إن مسألة الارتباط في الممارسات العنصرية بين نظامي الاحتلال الاستيطاني القائمين في فلسطين وجنوب افريقيا أمر مؤكد ودلالاته كثيرة وقاطعة ، فكما أدانت المجموعة الدولية سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بوصفها أبشع أشكال التمييز العنصري ، أدانت الصهيونية أيضا واعتبرتها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وقد تجسدت هذه الإدانة وهذا الحكم في قرار الجمعية العامة التاريخي ٣٣٧٩ (د - ٣٠) .

لقد كان هذا القرار ولا يزال علامة مضيئة وكلمة شرف شجاعة في تاريخ الأمم المتحدة في ميدان مكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وقد أردنا هنا بالتنويه عن هذا القرار أن نذكر المجموعة الدولية ونناشد ضمائرنا ونحشها على التيقظ والتصدي لمحاولات تبذل هدفها طمس الحق ، وإلباس الباطل ثوب العدل والخير .

تحتل مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط مكانة خاصة في اهتمامات بلادنا التي سعت جادة لتأييد الجهود الإقليمية والدولية كافة الرامية الى تحقيق هذا الهدف . وينبع اهتمامنا بهذه المسألة من إيماننا بأن أمن وسلام هذه المنطقة لا يرتبطان فقط ارتباطا وثيقا بالأمن والتعاون في أوروبا وافريقيا وانما بالأمن والسلام الدوليين .

وقد أصبحت هذه المنطقة تشكل واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم بسبب العدوان على فلسطين وبسبب اصرار بعض القوى الامبريالية على تحويلها إلى قاعدة ثابتة للأساطيل العسكرية الأجنبية ، ومسرحا للمناورات العسكرية الاستغزازية وأعمال القرصنة البحرية والجوية ، ومنطلقا للاعتداء المباشر على بعض الدول المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط .

إن تحقيق الأمن الفعلي للتعاون في البحر الابيض المتوسط لا يتأتى إلا بتكثيف وتنسيق جهود جميع الدول المطلة عليه واتخاذها لتدابير جماعية ترمي إلى المطالبة بالانسحاب الفوري للأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية ، وتعزيز روح الحوار والتفاهم بين هذه الأطراف كافة لتحقيق هذا الهدف . ونود في هذا الصدد أن نؤكد على ما ورد في البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية عدم الانحياز المنعقد بهافانا في أيار/مايو ١٩٨٨ . كما نجدد ترحيبنا بما تم الاتفاق عليه في بريوني بشأن الاستمرار في اجراء الاتصالات بين دول عدم الانحياز الواقعة على البحر الابيض المتوسط والدول الأوروبية في هذه المنطقة .

إن منظمة الوحدة الافريقية التي نشرف بالانتماء إليها ، والتي تعد اليوم من أكبر وأهم المنظمات الإقليمية ، تقوم بدور هام ونشط في تعزيز السلام والأمن الدوليين . إن شعوب هذه المنظمة ، التي ترتبط بأواصر تاريخية راسخة ، ترتبط أيضا بمعاناة طويلة ومستمرة من الاستعمار والتدخل الأجنبي والخارجي .

وقد كانت بلادي سباقة دائما في الدفاع عن هذه المنظمة ووحدتها وتماسكها ، ونادت بأن تكون افريقيا للافريقيين . غير أن بعض القوى الامبريالية لم يرق لها ذلك ، فعملت باستمرار على عرقلة جهود المنظمة ، وبك الفرقة والتشتت بين أعضائها ، ومع ذلك ظلت الشعوب الافريقية دائما فوق كل المناورات التي ، رغم النجاح المحدود والوقتي لبعضها ، كان مصيرها النهائي وسيكون دائما الفشل .

وانطلاقا من ذلك ، وإيماننا من ليبيا وقيادة ثورتها بأن كل مشاكل القارة الافريقية يجب أن تحل من داخلها ، وإحساسا بدورها ومسؤوليتها في المساعدة على حل

بعض المشاكل الداخلية في افريقيا ، بادر قائد الثورة الاخ العقيد معمر القذافي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية فأعلن عن اعتراف ليبيا بالحكومة القائمة في تشاد واستعدادها لتقديم كل العون والمساعدة للشعب التشادي ، تعبيرا عن حسن نيتنا وعزمنا الراسخ على قطع الطريق أمام كل المحاولات الامبريالية الرامية إلى تصعيد الازمة . ونود أن نؤكد للجمعية العامة الموقرة ولاشقاؤنا الافارقة بخامة ، على ما سبق أن ابلغناه لمنظمة الوحدة الافريقية وللسيد الامين العام للأمم المتحدة ولمحافل دولية أخرى بهذا الشأن . ويسعدني في هذا الخصوص أن أعلن أن بياننا مشتركا قد صدر أمس في كل من طرابلس وانجامينا بخصوص قرار البلدين إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ويؤكد رغبتهما في الحفاظ على السلم وتصميمهما على تسوية المشاكل بالحوار الاخوي والطرق السلمية .

لقد تعرضت بلادي ، ولفترة طويلة ، لغزو واحتلال واستيطان فاشتي بغيض فقتت خلاله مئات الآلاف من سكانها . كما كانت مسرحا رئيسيا لأكبر العمليات الحربية خلال العرب العالمية الثانية ، دفعت فيها أعدادا كبيرة أخرى من الضحايا الابرياء . ولا يزال شعبنا يعاني من آثار تلك الحرب ، نتيجة المخلفات والالغام التي تركتها الاطراف المتحاربة على الساحة الليبية . وقد بادرت بلادي باشارة هذه المسألة دوليا منذ سنوات ، وصدر بشأنها العديد من القرارات التي تطالب الدول المسؤولة عن زرع تلك المخلفات بتوفير المعلومات الضرورية عنها ، والمساعدة في ازالتها ، والتعويض عن الخسائر البشرية والمادية الناتجة عنها . ورغم كل ذلك لم تبد الدول المعنية بعد ، باستثناءات قليلة ، أي تعاون ايجابي ، ولا تزال تتقاعص في تنفيذ ما قررتته المحافل الدولية في هذا الخصوص . وبناء عليه ، فإننا ندعو المجتمع الدولي مجددا لاتخاذ الاجراءات المناسبة التي تضمن التوصل إلى حل عاجل لهذه المسألة .

إننا ندرك جيدا قلق المجتمع الدولي المتزايد من ظاهرة الاعمال الارهابية التي تؤدي بحياة الابرياء وتهدد أمن وسلامة المجتمعات الإنسانية ، ونشاط المجتمع

الدولي قناعته بضرورة وضع معايير دولية واضحة ومحددة ومتفق عليها تكفل التمييز الدقيق بين الارهاب الحقيقي ، الذي ينبغي مكافحته والقضاء عليه ، والكفاح المشروع والعاقل الذي تخوضه الشعوب ضد الاستعمار والعنصرية والسيطرة الاجنبية من أجل تقرير مصيرها والدفاع عن حريتها وسيادتها ووجودها . إن بعض القوى التي يحلو لها أن تلتصق صفة الارهاب بهذه الاعمال النضالية المشروعة هي في الواقع التي صنعت الإرهاب وهي التي تمارسه ضد الشعوب كعنصر أساسي في تنفيذ سياساتها ومخططاتها الامبريالية . وبلادي ، التي دأبت على مساندة قضايا التحرر الوطني في العالم انطلاقا من موقف مبدئي وثابت في هذا الشأن ، كانت هي الأخرى ضحية لإرهاب الدولة الرسمي . ومن هنا فإننا نجد تأييدنا للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لتحديد مفهوم الإرهاب .

وفي إطار اهتمامات بلادي بحقوق الإنسان ، وإيماننا منا بأهمية حرية الإنسان وكرامته باعتباره العنصر الاساسي في تقدم المجتمعات ونموها ، قامت بلادي باتخاذ خطوات عملية فعالة ورائدة في هذا المجال ، وقد توجت هذه الخطوات باصدار المؤتمرات الشعبية الاساسية لوثيقة حقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري والتي نظمت وقننت التمتع الفعلي بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة . وإننا نأمل مخلصين بأن تسهم هذه الخطوات في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي وبخاصة أننا سنحتفل قريبا وفي هذه القاعة بالذكرى الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

تظل حركة عدم الانحياز ، هذا التجمع الدولي الهائل الذي يضم في عضويته الغالبية العظمى من أعضاء المجموعة الدولية ، من العناصر البارزة والمؤثرة في العلاقات الدولية . فهي تقوم بدور مميز في التخفيف من حدة التوتر ، وتعزيز السلام والأمن الدوليين ، كما أنها تمثل رمزا لتصدي الشعوب لاستقطاب الدول الكبرى لسياسات الهيمنة والتسلط والتبعية . وإن ليبيا ، التي هي عضو في هذه الحركة وتؤمن إيماننا عميقا بدورها وأهدافها ، تشيد مجددا بنهج الحركة والانجازات التي حققتها ، وتؤكد

تمسكها بمبادئها ، كما تعرب عن أملها في أن تستمر روح التضامن والتكامل والتكافل بين أعضائها في مواجهة المخططات الامبريالية التوسعية كافة .

لقد تابعت بلادي باهتمام بالغ التطورات الاخيرة في حرب الخليج وأعلنت عن ترحيبها بوقف الاقتتال ، وموافقة الدولتين المسلمتين المتحاربتين - العراق وإيران - على التفاوض لإنهاء المشاكل بينهما سلميا . وإن ليبيا التي سعت مخلصا منذ بداية الحرب إلى وقفها ، يسعدنا اليوم أن تشهد قرب نهايتها وأن ترى منطقة الخليج العربي بحيرة آمنة تنعم بالامن والسلام والاستقرار ، وأن تتحول امكانيات هاتين الدولتين معا إلى مواجهة العدو الحقيقي الذي يهدد الشعوب العربية والإسلامية جميعا ، وهو العدو الصهيوني . وإنما نرى أنه لكي يتحقق الامن والسلام الحقيقيان في المنطقة فإنه لا بد من تحقيق الانسحاب الفوري والكامل للأساطيل العسكرية الاجنبية كافة من الخليج العربي .

ولا يفوتني هنا أن أشيد بالجهود المخلصة التي بذلها السيد الامين العام للأمم المتحدة من أجل انهاء هذه الحرب* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بورغ اوليغير (مالطة) .

إن بلادي التي دأبت على المساهمة الفعالة في الجهود المبذولة لحل مشكلة قبرص ، تود التأكيد على أن التسوية السلمية الدائمة والمعادلة لهذه المشكلة ينبغي أن تبنى على أساس وحدة قبرص وسيادتها وعدم انحيازها ، وضمان حقوق الطائفتين اليونانية والتركية . ونحن إذ نؤيد الجهود والمساعي المبذولة من الأمم المتحدة في هذا الشأن ، نؤكد على ضرورة تصفية القواعد الأجنبية الاستعمارية في المنطقة باعتبارها لا تهدد أمن وسلامة الجزيرة فحسب ، بل تهدد أيضا أمن وسلامة البحر الأبيض المتوسط بأكمله .

كما تعرب بلادي عن ارتياحها لما تم الاتفاق عليه في جنيف بخصوص أفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة بشأن تسوية قضية الشعب الأفغاني الشقيق .

وتؤكد بلادي أيضا على تأييدها لتطلعات وآمال الشعب الكوري في إعادة توحيد شطري كوريا وتدعو إلى تهيئة الظروف لتحقيقها بالطرق السلمية دون أي تدخل أجنبي .

إن الوضع في أمريكا الوسطى والكاريبية يزداد خطورة ، حيث تتعرض شعوب نيكاراغوا وكوبا وبما لسلسلة من الاستغرازات والتدخلات الامبريالية السافرة . وإننا إذ نؤكد على تأييدنا لجهود مجموعة الكونتادورا واتفاق غواتيمالا الذي يعد الأساس السليم في نظرنا لحل مشاكل المنطقة ، نعلن تضامننا مع هذه الشعوب في نضالها الشريف من أجل حريتها وسيادتها .

تنعقد هذه الدورة بعد انقضاء أقل من ثلاثة أشهر على اختتام أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح . ورغم أن تلك الدورة التي انعقدت في فترة تميزت بنوع من الانفراج في المناخ الدولي ، وبخاصة في مجال المفاوضات المتعلقة بمسائل نزع السلاح الشائكة والمعقدة ، وتزامنت مع قمة موسكو بين الدولتين العظميين ، ورغم ما حظيت به من اهتمام عالمي هائل وما عُلقَ عليها من آمال وتطلعات للبشرية ، فإنها أخفقت في التوصل إلى أي نتيجة . ومع ذلك كله فإننا نعتقد أن مجرد انعقاد الدورة والمناقشات التي جرت خلالها يمكن اعتباره خطوة أخرى لا بأس بها في الطريق الطويل الشائك لنزع السلاح .

لعل العالم أجمع متفق اليوم على أن الأسلحة النووية والكيميائية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى تشكل الخطر الأول الذي يهدد البشرية بالفناء . وإن مما يضاعف من تعقيد هذا الأمر إصرار بعض القوى النووية الكبرى على التسابق الرهيب في تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة وتخزينها لإمكانات مادية خيالية للإنفاق على الأبحاث والبرامج المتعلقة بهذه الأسلحة . ففي حين تشعر البشرية ببعض الانفراج وتتطلع إلى الأفضل والمزيد فيما يتعلق بالحد من بعض الأسلحة النووية الفتاكة على وجه الأرض ، فإنها تشهد في الوقت نفسه تطورا لبرامج ومخططات مرعبة لغزو الفضاء الخارجي . ونود هنا أن نشير بصورة خاصة إلى ما يسمى ببرنامج حرب النجوم الذي تصرّ الإدارة الأمريكية على الاستمرار في تنفيذه واستقطاب أكبر عدد من الدول للمشاركة في تبنيّه . إن بلادي بوصفها إحدى الدول الموقعة على معاهدة حظر الانتشار النووي لا تجد صعوبة في تأييد جميع المساعي الدولية والاقليمية من أجل الحد من سباق التسلح النووي . ونحن إذ نرحب بالاتفاق الأخير بين الدولتين الكبريين لإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى رغم محدوديته البالغة ، نعرب عن الأمل في أن يؤدي إلى مزيد من الانفراج الحقيقي ، وإلى تحقيق المزيد من الخفض في الأسلحة النووية ، وبالتالي القضاء عليها .

وإلى أن يتحقق هذا الهدف ، فإننا نؤكد على ضرورة إيجاد ضمانات للدول اللانوية ضد استخدام هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها . ونؤكد في هذا الصدد على حق هذه الدول الطبيعي في الاستعمال السلمي للطاقة النووية . إلا أن امتلاك النظامين المنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا للقدرة النووية يبرز لدينا الاعتقاد في افريقيا والمنطقة العربية باستمرار اختلال موازين الأمن في هاتين المنطقتين الهامتين .

إننا نؤيد مبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أي بقعة من العالم ، بما في ذلك افريقيا والشرق الاوسط . إلا أن هذا الهدف سيظل ، في نظرنا ، بعيد المنال لأن الظروف الصحيحة لم تنهياً بعد لتحقيقه . ففي افريقيا نجد ارتباط

نظام برييتوريا المنصري ببعض الدول الغربية الكبرى يمثل عائقا رئيسيا في طريق تخليص القارة من كابوس التهديد بانتشار الاسلحة النووية واستخدامها . وفي الشرق الاوسط ، فإن وجود الكيان الصهيوني المنصري في فلسطين المحتلة وانضمامه إلى برنامج حرب النجوم وتعاونته الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية ستظل دائما مصدر تهديد ليس لدول هذه المنطقة فحسب ، بل لمنطقة البحر الابيض المتوسط وافريقيا ، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار التعاون النووي القائم والمستمر بين النظامين المنصريين في فلسطين وجنوب افريقيا . وإن ما نود أن ننبه إليه في هذا الصدد هو أن إصرار بعض القوى على الاستمرار في دعم هذين النظامين المنصريين يزيد من حدة التوتر في هاتين المنطقتين ، ويشكل مصدر خطر وتهديد للأمن والسلام الدوليين .

ظاهرة أخرى تقلق قارتنا الافريقية بصورة خاصة وتقفز إلى مقدمة شواغلها هذه الايام ، وهي ظاهرة التزايد الملحوظ في عمليات إلقاء النفايات النووية والصناعية السامة وتخزينها في افريقيا من قبل بعض الدول والمؤسسات الصناعية والشركات عبر الوطنية . وإنما إذ ندين بشدة هذه العمليات اللااخلاقية التي تعتبر جريمة بشعة في حق افريقيا وشعبها ، نؤكد على ما ورد في قرار الدورة الثامنة والاربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بهذا الشأن .

ستظل بلادي تؤكد على الدور المركزي والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ، وعلى الاهمية البالغة للحملة العالمية لنزعه ، ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى الرامية إلى توعية الرأي العام العالمي وتعريفه بقضايا نزع السلاح ، وكذلك العلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

قبل أن أنهى ، يعد الوضع الاقتصادي الدولي الراهن من الأمور الهامة الأخرى التي تهدد في رأينا الأمن والسلام فهو يمر بأزمة حادة تزداد خطورتها يوما بعد يوم والدلائل على ذلك كثيرة منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، الهبوط الحاد في أسعار المواد الخام وتضاعف أعباء الديون الخارجية للدول النامية وتقلص مواردها المالية واستشراء الفقر والمجاعات والمرض ، وتزايد أعداد اللاجئين بفعل كوارث الجفاف

والمنازعات وأكثر من ذلك كله ظاهرة الارهاب الاقتصادي التي تتبعها بعض الدول المتقدمة والمتمثلة في الحظر والحصار الاقتصاديين وفرض الشروط التجارية المجحفة .

وليس هناك من شك في أن السبب الأساسي لكل ذلك هو الاختلال الذي يعانيه النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، الذي بُنيَ أصلاً على أسس ظالمة . إن كل المحاولات التي استهدفت إصلاح هذا النظام قد فشلت وذلك لأنها كانت في صورة إجراءات شكلية ومسكّنات قُصد بها تخفيف الأزمات وليس إصلاح الأساس . فهذا النظام لا يمكن إصلاحه إلا عن طريق إعادة هيكلته بحيث يتماشى مع معطيات الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية القائمة التي تختلف كلية عن تلك الظروف التي تولد فيها .

لقد أصبح النظام الاقتصادي الحالي عقبة رئيسية في وجه الدول النامية التي لم تشارك في تحديد معالمه نظراً لأن معظم هذه الدول كان في ذلك الوقت يعاني من الهيمنة الاستعمارية بشكلها الاقتصادي والسياسي . وما تواجهه هذه الدول اليوم بمد أن تحررت يتمثل في أن النظام الاقتصادي الدولي لا يستجيب لمطالبها العادلة بالمساواة والمساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية .

ولقد أقر المجتمع الدولي بضرورة تغيير النظام الاقتصادي الدولي ، وعبر عن ذلك بوضوح في قرار الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة المتعلق بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد . إلا أن الثابت الآن وللأسف ، أن الاعتراف بالواقع شيء ، وتوافر الإرادة الحقيقية لتغييره شيء آخر . فبالرغم من مرور سنوات عديدة على صدور ذلك القرار ، لا يزال الموقف المتطلب للدول المتقدمة يقف عائقاً أمام مجهودات الدول النامية لتغيير النظام الاقتصادي الدولي .

إن الدول النامية تؤمن بأنه في ظل هذا النظام لا يمكن أن تتحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ولذا فإن بلادي من بين هذه الدول عازمة على العمل من أجل تغييره . وهي تبذل جهوداً حثيثة منذ أواخر الستينات بهدف تحقيق ذلك . ولقد كسان لجهود الدول النامية الفضل في نشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وانعقاد الدورتين الاستثنائيتين السابعة والسادسة للجمعية العامة ، واعتماد الاقتراحات الخاصة بعقد جولة المفاوضات العالمية الشاملة والاستراتيجية الإنمائية الدولية .

إلا إنه رغم كل هذه الجهود ، لم يتحقق بعد ما تصبو اليه الدول النامية ، ويرجع السبب دائماً الى عدم استجابة الدول المتقدمة ، وعدم قيامها بالتزاماتها تجاه الدول النامية .

لقد أدركت الدول النامية أن التعاون بينها يمثل الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق التضامن السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن أنه يمثل وسيلة هامة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول . ولقد إزدادت أهمية هذا التعاون بعد عشر الحوار مع الدول المتقدمة ، وبعد أن أثبتت هذه الدول أنها لا تريد من هذا الحوار إلا ما يحقق مصالحها الذاتية دون النظر الى الاحتياجات الملحة للبلدان النامية .

وقد قطع التعاون بين الدول النامية شوطا لا يستهان به من التقدم . وإن بلادي التي أيدت دائما هذا التعاون باعتباره ، الأساس السليم لبداية صحيحة في طريق تحقيق أهدافها التنموية ، تعمل جاهدة لدعمه وترسيخه . وقد بادرت بعقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والغني مع عدد كبير من الدول النامية ، وبمنح القروض الطويلة الأجل والمساعدات لعدد كبير من هذه الدول .

وإننا نؤمن بأن على الدول النامية ألا تفرط في التفاؤل بنتائج ما يسمى بحوار الشمال والجنوب ، بل ينبغي عليها - قبل ذلك - أن تبني أساسا سليما ومتيناً للتعاون فيما بينها حتى يمكنها أن تنطلق في حوارها مع الآخرين من أرضية صلبة ومحينة .

ختاما نود أن نعرب عن أملنا في أن تسفر أعمال هذه الدورة ، تحت رئاستكم ، عن نتائج في مستوى تطلعات البشرية الى عالم أفضل يسوده الأمن والرخاء والعدل والسلام .

السيد حميد (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي في

البداية أن أتقدم ، باسم حكومة سري لانكا ، الى السيد كابوتو ممثل الأرجنتين بتهانينا الخالصة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . ووفد بلادي يود أن يؤكد له تأييدنا له وتعاوننا الكامل معه في المهام التي تنتظره . كما نعرب عن تقديرنا الواجب للسيد بيتر فلورين الذي اضطلع بواجباته رئيسا للدورة الثانية والأربعين بمهارة وتفان واحساس بالمسؤولية .

ومن دواعي سرورنا منح قوات الامم المتحدة لحفظ السلم جائزة نوبل للسلام ، الذي جاء اعترافا في محله بسجل الامم المتحدة المثير للإعجاب في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم ، إننا نهنئ الأمين العام وفريقه المتفاني على هذه الإشادة المناسبة .

قبل ثلاث سنوات ، وبحماسة بالغة ، احتفلنا بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة . وبعد سنة ، وبمجرد فتور نشوة ذلك الاحتفال ووجهنا باحتمال مؤداه أن الامم المتحدة قد تعجز حتى عن البقاء بسبب قيود تتعرض لها الميزانية . وعكفت الدبلوماسية الدولية - التي لا تموزها الالفاظ أبدا ، على تشخيص هذه الحالة ووصفتها بأنها أزمة حلت بالتعددية ، أزمة سببتها الانفرادية ، وهكذا بدت الانفرادية وقد طفت على التعددية .

وقمة الإشارة أن الشنائية التي تعني ، أساسا ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كانت سببا في إبرام المعاهدة المتعلقة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى - التي قُبلت على نطاق واسع باعتبارها أول تدبير حقيقي لنزع السلاح يختلف عن مجرد تحديد الأسلحة أو الحد منها . كما أن قمة موسكو أصغرت أيضا عن الاتفاق على بذل مزيد من الجهود الشنائية لتخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين الرئيسيتين بمقدار النصف ، ووقف التجارب النووية خطوة بخطوة . وقد رحب المجتمع الدولي بهذه التطورات بحماسة .

وجاءت دورة الجمعية الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، قبل أشهر قليلة ، لتوفر أول محفل دولي رئيسي لتقييم مسائل الامن الدولي ونزع السلاح على ضوء هذه التطورات الجديدة . وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات الدولية بالمقارنة بالدورتين الاستثنائيتين الاولى والثانية المكرستين لنزع السلاح ، فإن الدورة الاستثنائية الثالثة قد خيبت توقعاتنا . ولم يثبت أن الرابطة بين التقدم النهائي والتقدم متعدد الاطراف رابطة تلقائية . وقد بدا اخفاق الدورة الاستثنائية الثالثة في اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء ، متناقضا مع التطورات المشجعة . وبمعنى ما ، شهدنا مواجهة بين التُهج الشنائية والمطالب متعددة الاطراف ، لكن المواجهة هذه المرة لم تكن محبطة بالقدر الذي كانت عليه في الماضي* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) .

ومع ذلك ، اعترفت الدورة بالطابع التكافلي للنطاق واسع المدى من المسائل العالمية ، والحاجة إلى التعاون متعدد الاطراف لحلها ، وإن لم توثقه . وإن كان الوقت انقضى قبل التوصل إلى وضع وثيقة بتوافق الآراء ، فيجب ألا يعني هذا إلا الاستمرار في تلك الممارسة على أساس المقترحات والافكار القيمة العديدة التي طرحت أثناء الدورة .

وفي مؤتمر نزع السلاح ، الجهاز التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد الذي تشارك سري لانكا في عضويته ، أُحبط الأمل الذي كان مقصودا على إجراء مفاوضات متعددة الاطراف بشأن مجموعة من البنود النووية . فلم يحرز ، على سبيل المثال ، أي تقدم في تقرير المؤتمر بخصوص المسألة ذات الاولوية المتعلقة بالتفاوض بشأن فرض حظر تام على التجارب النووية . إن الغرض المتوخى في معاهدة عام ١٩٦٣ الخاصة بالحظر الجزئي على التجارب لم يكن تنظيم التجارب تحت عتبة معينة ، وتبعاً لذلك السماح بإجرائها في تلك الحدود ، بل كان القضاء - بطريقة حاسمة - على جميع أنواع التجارب . وكتدبير موازٍ للمناقشات في مؤتمر نزع السلاح ، طلبت اندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا والمكسيك ويوغوسلافيا عقد مؤتمر تعديلي للدول الاطراف في معاهدة عام ١٩٦٣ للنظر في تحويلها إلى معاهدة حظر شامل للتجارب . وقد أيد وزراء خارجية البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز تلك المبادرة عند اجتماعهم في نيقوسيا ، خلال الشهر الماضي .

لقد بذلت محاولة لاتخاذ نهج جماعي في المؤتمر لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، التراث المشترك للبشرية الذي ينبغي أن يقصر استخدامه على الأغراض السلمية . ولقد اضطلع النظام القانوني القائم المطبق حالياً على الفضاء الخارجي بدور كبير ، إلا أنه - نظراً لسرعة التطورات التكنولوجية والاستراتيجية - لم يعد كافياً لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي . وسيبذل وفد بلادي كل جهد ممكن في هذه الدورة للجمعية العامة لمواصلة مبادراتنا الرامية إلى بناء توافق الآراء اللازم ، والسير قدماً في هذا المجال الحيوي .

لقد لقي استخدام الاسلحة الكيميائية مؤخرا إدانة عالمية . وقد جرت مفاوضات متواصلة في مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة لمنع استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية بجميع أنواعها . ولا يزال بعض الموضوعات الهامة دون حل . بينما تأخرت تسوية البعض الآخر دون مسوغ . كما تحققت إنجازات ملحوظة أيضا بين أكبر دولتين مالكتين للأسلحة الكيميائية ، ونحن نلاحظ المبادرات التي طرحت في هذا المحفل في الأسبوع الماضي .

ستنظر هذه الدورة للجمعية العامة في مسألة الإعداد للمؤتمر الاستعراضي لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المقرر عقده عام ١٩٩٠ . وسري لانكا ، بوصفها طرفا في المعاهدة ، تهتم اهتماما خاصا بتسهيل الاستعراض الناجح للالتزامات المترتبة على تلك المعاهدة ، بجميع جوانبها . ونأمل أن يمكن التوصل إلى اتفاق في هذه الدورة للقيام بعملية تحضيرية سلسة .

وشمة ممارسة تتعلق بنزع السلاح ، بدأت كمبادرة من سري لانكا بتأييد من بلدان عدم الانحياز ، اكتسبت - منذ وقت بعيد - أبعادا إقليمية ودولية . فبعد إعلان عام ١٩٧١ بجعل المحيط الهندي منطقة سلام ، عقدت دول المنطقة مؤتمرا في عام ١٩٧٩ اعتمدت فيه سبعة مبادئ للاتفاق على تنفيذ الإعلان . وتضمنت تلك المبادئ عدم استخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتسوية السلمية للنزاعات ، وحريية الملاحة السلمية . ولقد أنجزت اللجنة المختصة عملا ملحوظا بشأن عدد من المسائل الجوهرية المتعلقة بالمؤتمر ، وتسنى التوصل ، بصبر وأناة ، إلى توافق آراء على عقد المؤتمر في كولومبو في موعد غايته عام ١٩٩٠ . وسري لانكا ، بالنظر إلى المناخ الدولي الذي تحسن كثيرا ، تتوقع أن تلتزم الدول المعنية بتوافق الآراء هذا .

منذ اجتمعنا هنا لآخر مرة ، نجحت الأمم المتحدة في مفاوضاتها بخصوص أفغانستان ، بالتوصل إلى اتفاقات جنيف في شهر نيسان/ابريل من هذا العام . وسري لانكا تهنئ على روح المسؤولية الدولية التي أبدتها جميع الاطراف وأتاحت لإبرام الاتفاق ، وتأمل أن تظل هذه الروح سائدة خلال التنفيذ . ونتطلع إلى التوصل إلى تسوية شاملة لكل القضايا بما يرضي جميع طوائف الشعب في الأمة الافغانية .

وبالمثل ، شبت في نزاع الخليج أيضا كفاءة الآليات التماحية للأمم المتحدة وبخامة مجلس الامن . لقد كان موقف سري لانكا الثابت دائما أن هذه الحرب المضيمية ينبغي إنهاؤها ، وأنه يجب التوصل إلى تسوية مقبولة لكلا الطرفين . ولذلك ترحب سري لانكا بقرار حكومتي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق بالتعاون مع ممثل الأمين العام للتوصل إلى حل شامل مشرف ودائم لذلك الصراع المأساوي .

وهناك دلائل إيجابية بدأت تتضح في مسألة قبرص أيضا ، يمكن للأمم المتحدة أن تدعي لنفسها فيها بعض الفضل . لقد تفاقم نزاع محلي أصلا بين الطائفتين في قبرص نتيجة للاحتلال الاجنبي لجزء من أراضيها ، ونتيجة لعدد من أعمال غير مشروعة اتخذت من جانب واحد بغية الانفصال . إلا أنه تسنى ، تحت إشراف الأمين العام ، استئناف المحادثات بين رئيس جمهورية قبرص وممثل الطائفة القبرصية التركية لحل المشكلة القبرصية بجميع جوانبها .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، أنعشت المفاوضات المباشرة الآمال بشأن تخفيف حدة التوترات التي تؤثر على المنطقة بأسرها . وقد جمع لقاء جاكرتا الذي عقد في شهر تموز/يوليه من هذا العام بين جميع الأطراف المعنية . وسري لانكا تتعهد بتأييد وتعزيز مبادرة جاكرتا .

في الشرق الأوسط ، ما زال الإنكار المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف السبب الرئيسي وراء القلاقل في المنطقة . ولقد اتخذت الانتفاضة التي بدأت في الأراضي التي تحتلها إسرائيل أبعادا بطولية ، ولم تؤد المحاولات الوحشية لقمعها إلا إلى تعاضم المقاومة للاحتلال . إن السلام العادل الدائم الذي يكفل الأمن لجميع الدول والشعوب في المنطقة ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة . وموقف سري لانكا أن المستوطنات التي أنشئت بطريقة غير مشروعة يجب أن تزال ، كما يجب اعتبار التغييرات السكانية التي أحدثت في الأراضي المحتلة لاغية وباطلة . وتؤيد سري لانكا عقد المؤتمر الدولي للسلام بشأن الشرق الأوسط الذي دعيت إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٥ جيم كوسيلة لتحقيق تسوية عادلة شاملة للمسائل المعقدة التي تدعى مسألة الشرق الأوسط .

ومن الضروري أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في المؤتمر على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي .

لقد رسم قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، مسار استقلال ناميبيا منذ وقت طويل . وتحيي سري لانكا كفاح الشعب الناميبى من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطنى فى ناميبيا موحدة غير مقسمة . ويخندونا الأمل المخلص فى أن تحتل ناميبيا المستقلة مقعدها فى مجتمع الأمم فى المستقبل القريب . إن التطورات الأخيرة التى أدت إلى المحادثات التى تشترك فيها أنغولا وجنوب أفريقيا وكوبا والولايات المتحدة تحظى بالترحيب لأنها تسمى إلى تسوية سلمية وتفاوضية لبعض مسائل الصراع فى المنطقة .

وكما هو الحال فى ناميبيا ، فإن سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب أفريقيا تؤدي إلى العنف والصراع فى منطقة الجنوب الأفريقى كلها . وقد تدهورت الحالة داخل جنوب أفريقيا ذاتها نتيجة لاستمرار القوانين العنصرية اللاإنسانية التى تنتهك كل معايير السلوك المتحضر ، ووجود قوات الأمن الفاشمة التى تمارس عمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعى وتلحق الأذى والموت بالمدينين الأبرياء . وترتكب قوات جنوب أفريقيا ، خارج حدود بلادها ، أعمال المدوان ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة ، التى تتمثل جريمته الوحيدة فى دفاعها عن سيادتها وحريتها ومؤازرتها لقضية مناهضة الفصل العنصرى . لذلك يجب الاستمرار فى زيادة الضغط الدولى على نظام الفصل العنصرى ، ويعتبر فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بواسطة مجلس الأمن أفضل الوسائل السلمية الفعالة للقضاء على الفصل العنصرى .

واسمحوا لى الآن أن أنتقل إلى الساحة الاقتصادية الدولية . إن التعاون الاقتصادى العالمى ، بمعناه الحقيقى ، قد أصبح فى حالة ضومر حقيقى ، ففى معظم البلدان النامية ، تتعرض عملية التنمية للتمويق الخطير ، بل وينعكس اتجاهها فى بعض البلدان . فقد تزايدت أسعار الفائدة الحقيقية ، وأخذت أسعار الصرف فى التقلب ،

وانخفضت أسعار السلع الأساسية انخفاضاً حاداً ، وأدت التدابير الحمائية في بعض أسواق الواردات إلى تفاقم أثرها الشامل على البلدان النامية ، وخفضت المساعدة الإنمائية ، بينما يفرض عبء المديونية أثراً مدمراً على اقتصادات البلدان النامية . وإن الجهود الرشيدة المتضافرة التي يقوم بها المجتمع العالمي بأكمله هي وحدها التي يمكن أن تساعد في إعادة النظام إلى الحالة الاقتصادية السائدة التي تتسم بسلام الأمان .

وفيما يتعلق بمسألة المديونية ، فإنه بالإضافة إلى توافق الآراء الذي تحقق في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقترح في تقرير التجارة والتنمية الذي أصدره المؤتمر أن الاستراتيجية الحالية القاصرة للتكيف الداخلي والاقتراض الجديد ينبغي استكمالها باللجوء على نطاق أوسع إلى تخفيض توافقي ومنظم ومدروس لأسعار الفائدة وأرصدة الديون ، والتنازل بصفة خاصة عن هذه الديون . والاقتراض الكامن وراء تلك الاقتراحات هو أن الاستفادة من تخفيض المديونية يمكن أن تعزز سياسات تحسين كفاءة الاستثمار وتحقق تحسناً كبيراً في الأداء التصديري للبلدان المدينة .

ومما يرتبط بهذا ويتسم بأهمية كبيرة أيضاً ، مسألة المفاوضات التجارية المعقدة التي دارت في حلقة أوروغواي ، والتي تتعلق بمدد كبير من المسائل ذات الأهمية الحاسمة ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . وتتضمن هذه المسائل المنتجات المدارية وتلك التي تركز على الموارد الطبيعية ، والتعريفات ، والحواجز غير الجمركية ، والمنسوجات والملابس . ومن سوء الطالع أن السعي لتحقيق المكاسب التجارية الانفرادية جعل بعض الكيانات التجارية تخرج على قواعد ومبادئ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وفي قطاعات لها أهمية حاسمة للبلدان النامية التي تسعى إلى أسواق تصديرية ، وعلى سبيل المثال في مجال المنسوجات والملابس ، نجد أن الخروج على مبادئ (الغات) واضح وجلي .

إن التزام أسواق الواردات الرئيسية بتعزيز امكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى تلك الأسواق بسهولة يجب أن ينفذ بقدر أكبر من الاخلاص والتفاني . وعلى وجه التحديد ، فإن أحد التدابير التي تعبر عن التفهم الحقيقي يتمثل في رفع وانهاء الحواجز غير الجمركية الحالية ، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير أخرى لتحسين امكانية الوصول إلى الأسواق . إن الامتثال الدقيق للالتزامات الإيقاف والسحب التي تم التأكيد عليها في بونتا ديل استي أمر حيوي لنجاح جولة اوروغواي . وينبغي الاعتراف بما قامت به البلدان النامية في هذه الجولة من اتخاذ تدابير انفرادية لتحرير التجارة ، اتخذت في إطار برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . إن التحدي الذي يواجهه التعاون الاقتصادي الدولي سيفرض نفسه في استعراض نصف المدة لجولة اوروغواي الذي سيجرى في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر القادم من جانب الدورة الوزارية للجنة المفاوضات التجارية التابعة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية أيضا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي يلزم التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ويعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا حول نظام عالمي للأفضليات التجارية خطوة في الاتجاه السليم ، يمكن أن تؤدي لا إلى تعزيز قاعدة التنمية الاقتصادية فحسب ، وإنما أيضا إلى المساعدة على تقليل الاعتماد المفرط القائم حاليا على البلدان المتقدمة النمو . لقد كان اعتماد الاتفاق الخام بالنظام العالمي الذي وقّع عليه ٤٨ بلدا خطوة تاريخية . ومن المهم بالنسبة للبلدان التي لم توقّع ولم تصدّق على اتفاق بلغراد حتى الآن ، أن تفعل ذلك في وقت مبكر .

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أشير إلى مبادرتين في مجال التعاون الإنمائي تشارك فيهما سري لانكا مشاركة عميقة .

لقد أخذت سري لانكا في ١٩٨١ زمام المبادرة في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية ، حين دعت إلى دراسة الموارد البحرية وامكانية تنميتها في منطقة

المحيط الهندي . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وبعد درامة واعداد متآنيين على مستوى الخبراء ، انعقد على المستوى الوزاري في سري لانكا مؤتمر الشؤون البحرية في المحيط الهندي ، لوضع إطار تعاوني واسع النطاق لتنمية قدرات بلدان المحيط الهندي في المسائل البحرية . وقد انشئت منذئذ لجنة دائمة لتوجيه هذا البرنامج . ونحن نعتبر أن هذا الامر خطوة ضرورية لتعزيز منافع اتفاقية قانون البحار ، ونعتقد أن هذا المشروع يمكن أن يستفيد فائدة كبيرة إذا قدم له الدعم المادي والتقني من جميع المصادر .

لقد شارك المجتمع الدولي في العام الماضي في الاحتفال بالسنة الدولية لإيواء المشردين ، التي أعلنتها الأمم المتحدة بناء على مبادرة من الاونرايل ر. بريماداسا رئيس وزراء سري لانكا . وإن اقتراح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوضع استراتيجية عالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ - الذي صيغ استجابة لرغبة إجماعية أبدتها الجمعية العامة في القرار ١٤٩/٤٢ - ليعتبر الخطوة المنطقية التالية في مساعيها الجماعية الرامية إلى تلبية احتياجات المأوى للملايين من المحرومين .

وكان ما بدا من تأييد واسع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الصيف ينم عن توافر الإرادة السياسية للمضي قدما في تقديم الدعم المادي اللازم . ويحدونا الأمل أن تتحول هذه الإرادة الى عمل ملموس من خلال مشروع عالمي حقا يكون بمثابة ممارسة نموذجية في مجال التعاون متعدد الأطراف .

أما في سري لانكا ، حيث كان علينا في السنوات القليلة الماضية أن نصد في وجه تهديدات خطيرة تحدى بسيادتنا وسلامتنا الإقليمية ، وكان لا بد لنا من التفلب عليها والتصدي لتحديات عنيفة تجابه مؤسساتنا الديمقراطية الغالية ، فما زال علينا أن نقضي على الظاهرة البغيضة المتمثلة في العنف والإرهاب . وسوف يكون التعديل الدستوري الثالث عشر الذي يقضي بنقل سلطات كثيرة من الأجهزة المركزية الى المجالس الإقليمية قد نفذ تنفيذا كاملا عند إجراء انتخابات الاقاليم الشمالية الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر القادم . وبذلك تكتمل عملية إعادة بناء أسس سياستنا لمرحلة ما بعد الاستعمار ، لتلبي تطلعات جميع قطاعات شعبنا الى المشاركة المباشرة والنشطة في حكم أمتنا المتعددة الأعراق واللغات والأديان .

ولقد أعربنا في الأشهر القلائل الماضية ، تمشيا مع تقاليد نظامنا الديمقراطي البرلماني ، انتخابات لأعضاء سبعة من مجالسنا الإقليمية الثمانية : وفي شهر تموز/يوليه أجريت أربعة انتخابات برلمانية فرعية ؛ وسيجري انتخاب فرعي آخر هذا الشهر ، وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي سينتخب رئيس جديد لخلافة سعادة الرئيس ج . ر . جايواردين الذي أكمل فترتي رئاسته الدستوريتين . ومن هذا يتضح أن العملية الديمقراطية في بلدنا الصغير ناشطة كما كانت منذ عام ١٩٣١ عندما طبق حق الاقتراع العام للبالغين في سري لانكا قبل ٥٧ عاما .

وإنني على ثقة من أن شعب سري لانكا الذي جبل على الحكمة والذي أشرته تقاليد تاريخية فريدة تصل في عراققتها الى ما يربو على ٢٠٠٠ عام والذي ينهل من المبادئ والعقائد الدينية المزدهرة في البلاد ، هذا الشعب سيدفع سري لانكا قدما في طريق مداواة جراح الماضي ورد المظالم التي لحقت بأمتنا في المجالات الإنسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . وان شعبنا لجدير بفترة من السلم والاستقرار يستطيع فيها

دفع عجلة التنمية . وسوف يكفل الشعب ذلك لنفسه من خلال عمليتنا الديمقراطية التي لا محل فيها للعنف والغرض .

ان حتمية التعاون الدولي ، التي هي بحق لب التعددية ، تمتد الى القضايا السياسية والامنية ، والقضايا الاقتصادية والبيئية والمسائل الاجتماعية والإنسانية . وقد سبقت في هذا المحفل الحجج وأطلقت النداءات الداعية الى العدالة والإنصاف والتراحم الإنساني من أجل إحلال السلم أينما وُجد العنف والصراع ، وإقرار الامن أينما ساد التوتر والخوف ، وتحقيق التنمية أينما كان الحرمان والعوز . فإن كانت هذه الحجج ، التي تؤيدها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، تحتاج بعد كل ذلك الى المزيد من التبرير ، فهناك منطق الضرورة العملية - أي ضرورات المصلحة المتبادلة . فنحن جميعا حلقات في سلسلة من التكافل الإنساني والوطني . واحتمالات بقاء النوع البشري وتطوره لا تزيد في قوتها عن ضعف حلقات تلك السلسلة .

عندما نتكلم عن الأمم المتحدة ، أو عن النهج المتعددة الاطراف ، ينبغي أن ننفذ ببصيرتنا الى ما وراء هذا المبنى ومقاعد الوفود والميكروفونات والسماعات والقرارات والخطب ، ونركّز اهتمامنا على تأثير عملنا في ملايين البشر الذين نمثلهم . والواقع أن مصير كل أمة يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير كوكبنا بأسره . ولست أقصد بذلك مجرد المعنى السلبي القائل بأن شمة خطرا نوويا يحدق بنا جميعا وإنما المعنى الإيجابي الذي مؤداه انه لا بد من تحقيق رفاهة كل أمة وتنميتها السياسية والاقتصادية والبيئية من خلال التعاون لا الخلاف مع الآخرين . إن موارد كوكبنا محدودة ، وحتى أكثر الدول تقدما من الناحية الاقتصادية لا تستطيع أن تنتهج سياسات من جانب واحد بمعزل عن سائر العالم .

السيد فاركوني (هنغاري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بآدئ

ذي بدء أن أهنيء السيد دانتي كابوتو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، وأن أؤكد له تعاون الوفد الهنغاري معه من أجل إنجاح مداولاتنا . وفي رأيي أن هذه الدورة تتوافر لها فرص طيبة للنجاح . وقد كان للتغيير

الإيجابي في العلاقات بين الشرق والغرب وتزايد زخم الحوار السوفياتي - الأمريكي تأثيره المواتي على مناخ وأعمال الدورة الثانية والأربعين . وشهدنا في العام الماضي تعزيز هذه العملية المشجعة وإثرائها بعناصر جديدة ، إذ عقدت قمة سوفياتية أمريكية أخرى واتسع نطاق الحوار ليشمل مستويات أدنى ، مما ترتب عليه نتائج ملموسة تجسدت فيما تم التوصل إليه من اتفاقات . وتعد تلك الاتفاقات انعكاسا عمليا للجهود المبذولة لكبح سباق التسلح والقضاء على بؤر التوتر ، مما يمكن أن يعطي قوة دافعة لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه ، سواء فيما يتصل بالعلاقة بين الدولتين العظميين أو على نطاق أوسع . وقد أصبح التطور الدينامي في العلاقات السوفياتية الأمريكية وبين الشرق والغرب عاملا حاسما لتعزيز الأمن الدولي .

وشمة أحداث أخرى مواتية لمسنا آشارها خلال العام المنصرم ، في مجال السياسة الدولية ، من بينها انعقاد عدد كبير من الاجتماعات رفيعة المستوى واضطلاع مجموعات مختلفة من البلدان بمبادرات تهدف الى تعزيز التعاون الدولي وتسوية المشاكل الدولية بالوسائل السلمية .

وشهدنا تكميلا للجهود في سبيل حل المشاكل الإقليمية ، بما في ذلك القضاء على بؤر الأزمات التي تخلف آشارا مثيرة للاضطرابات وتعوق بالتالي التعاون الدولي . وتم التوصل الى اتفاقات ملموسة ورائدة وتجري حاليا مفاوضات مشجعة . ومما لا شك فيه أن السياسات العالمية لا تزال مثقلة بعدد كبير من المشاكل الخطيرة والملحة ، ولكننا بوجه عام شهدنا وعملنا في العام الماضي على تحقيق تقدم كبير في الناحية النفسية .

وقد أثبتت الممارسة انه حتى أكثر المشاكل تعقيدا في السياسات العالمية يمكن أن تجد حلا ، وانه متى توافرت الإرادة السياسية لدى الدول أمكن إحراز نتائج ملموسة ، مما يؤثر تأثيرا مواتيا على المناخ الدولي وعلى تطور الحالة الدولية ، ويعطي دفعة للسعي الى إيجاد حل للمشاكل الأخرى . ونحن في هذا السياق أيضا نولي أهمية حاسمة للاتفاق السوفياتي الأمريكي بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة والاقصر المدى ولاتفاقات جنيف بشأن تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان .

إن تكثيف الأنشطة الدبلوماسية الرامية إلى إزالة شتى بؤر الأزمات ، والنتائج الأولية المشجعة ، تسمح لنا بأن نأمل في أن تكون هذه التطورات المواتية مقدمة لعملية طويلة الأمد ، لا مجرد ظاهرة مؤقتة . وقد قدمت الأمم المتحدة دليلا عمليا على أن مشاركتها في جهود مماثلة يمكن أن تكفل بالنجاح ، كما أنها تسهم في تحسين صورتها الدولية ، وأن استمرار مشاركتها الإيجابية يمكن أن يعزز تجديد نشاط المنظمة العالمية .

وقد اضطلع في هذا النشاط ، السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام بدور رائد ، وأود أن أعرب له عن عميق تقديرنا لجهوده التي لا تكل .

وحكومة بلدي مقتنعة بأن هذه التغييرات المواتية نتجت عن اتساع بل وغلبة الإدراك بأن الاعتماد المتبادل أو التكافل بين الدول والشعوب حقيقة قائمة ، وأنه جزء من واقع عصرنا . وعليه ، فإن حكومة بلدي ترى أن تدعيم التعاون الدولي الذي يخدم مصلحة الجميع وبناء الثقة بين الدول والتسوية السلمية لما ينشأ من صراعات هو السبيل الوحيد للتعایش الدولي . وحكومة هنغاريا توجه سياستها الخارجية وتشارك في العلاقات الدولية وفقا لهذه الروح . فهي ترفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وتنظر إلى الأمن على أنه فكرة مركبة لها جوانب عسكرية وسياسية واقتصادية وانسانية وجوانب ترتبط بحقوق الإنسان ارتباطا وثيقا ، كما أنها ترى أنه ما دولة بمفردها يمكنها أن تقيم أمنها بالاعتماد على الوسائل العسكرية التقنية فقط أو على حساب الأضرار بدول أخرى ، وأن الأمن لا يمكن أن يقيم إلا بالوسائل السياسية مع أخذ مصالح جميع الدول بعين الاعتبار ، ومن خلال عمل مشترك منبثق عن الحوار .

ويضطلع الاتحاد السوفياتي بدور رائد في الدفاع عن هذا النهج ودعمه ، وقد وجد في زعماء الولايات المتحدة وزعماء غيرها من البلدان شركاء له . وينبغي الإشارة في نفس الوقت إلى أن مجتمع الدول بأسره - الدول الكبرى والدول الصغرى والمتوسطة ، سواء كانت أعضاء في تحالفات أو محايدة أو غير منحازة - كان لها دور في التمهيد لتلك التغييرات وتدعيمها . وقد أدركت هنغاريا ، وهي بلد أوروبي صغير ، منذ زمن بعيد تلك الفرص المتاحة للبلدان الصغيرة ، وهي تستخدمها باستمرار ونشاط .

وهذه العمليات المواتية في السياسة العالمية ، وفكرتني التفاهم والتعاون الدوليين اللتين تحرزان تقدما ، ونشوء جو من الثقة فيما بين الدول ، تتمشى كلها مع مصالح هنفاريا الوطنية ومع سياستها الخارجية . ولذلك فإن حكومة بلدي تبذل جهودا كبيرة لتطوير التعاون الدولي . وهي تحاول الاستفادة من جميع الامكانيات ، الشئانية والمتعددة الاطراف على حد سواء ، لبذل مساعيها الصادقة وتعزيز الثقة فيما بين الدول . وهي تشارك مشاركة تامة في المفهوم الجديد للأمن والتعاون الدوليين ، وإنها مقتنعة أن هذا النهج الجديد لا بد وأن يسود السياسة العالمية قبل انقضاء وقت طويل .

وهذا النهج واضح في بيانات السياسة الخارجية الهنفارية والخطوات العملية التي اتخذتها هنفاريا في محافل متعددة ، من بينها اجتماع المتابعة المتمثل بالأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في فيينا . وفي اعتقادنا أن من المهم جدا أن يختتم اجتماع المتابعة المنعقد في فيينا أعماله في أسرع وقت ممكن باعتماد وثيقة موضوعية ومتوازنة ، تعطي دفعا قوية للتعاون الأوروبي ، وتسهم في الوقت ذاته إسهاما مواتيا في إقامة الوطن الأوروبي المشترك وتحسن الحالة الدولية في مجموعها . إن أوروبا اليوم ترتبط بالقارات الأخرى بروابط متعددة . ونظرا لظروف أوروبا المحددة ، فإن نموذجا خاصا للتعاون أخذ في التبلور الآن . ولتحقيق الموطن الأوروبي المشترك ، فإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بماضيه الذي يعود إلى ١٣ عاما خلت ، هو إطار وآلية مفيدان ولا يستغنى عنهما ، ويشملان العنصرين الرئيسيين للموطن الأوروبي الشامل ، وهما برنامج لتخفيف خطر المواجهة العسكرية ، وإقامة تعاون سياسي واقتصادي وإنساني .

ولهذا السبب ، فإن اختتام اجتماع المتابعة المنعقد في فيينا بنجاح باعتماده وثيقة ختامية موضوعية سيكون خطوة حقيقية إلى الامام بالمقارنة مع الالتزامات التي قطعت في وثيقة هلسنكي الختامية ووثيقة مدريد الختامية . وستكون أهم نتيجة يتمخض عنها هي إدماج نزع الاسلحة التقليدية في عملية الأمن والتعاون في أوروبا . وبعد اختتام اجتماع المتابعة ، سيكون من الميسور بدء مفاوضات بين الدول

الاعضاء في معاهدة حلف وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن قضايا نزع السلاح التقليدي . وستكون تلك المفاوضات بالغة الاثر سواء من حيث نطاقها أو أهدافها أو أثرها المحتمل . وبموازاة تلك المفاوضات ، يمكن الاستمرار في محادثات بناء الثقة التي استهلت في استكهولم ، بمشاركة الـ ٢٥ دولة جميعها .

وينبغي لوثيقة اجتماع المتابعة الختامية أن تشدد على قضايا التعاون الاقتصادي في أوروبا . ومن دواعي الغبطة أن يلاحظ المرء أنه يمكن توقع احراز تقدم في قضايا التعاون الصناعي والبيئي والعلمي التقني ، كما أن احراز تقدم في مجال حقوق الإنسان والمجالات الانسانية لا يقل أهمية عن ذلك .

وفي رأينا أن من مطالب عصرنا الحقيقية إنشاء آلية للتشاور بشأن حقوق الإنسان والقضايا الانسانية ، آلية تُبقي قيد الاستعراض حالة تنفيذ التوصيات ذات البعد الإنساني ، وتتوخى الامتثال للاتفاقات ، واحترام التوقعات الدولية ، وتضع تعريفاً أوضح للالتزامات التي جرى الاضطلاع بها بالفعل ، وتضع ضمانات للوفاء بها . وستكون اجتماعات الخبراء والمحافل وغيرها من المؤتمرات ، التي يتوقع أن يفرض عقدها اجتماع المتابعة المنعقد في فيينا ، مفيدة وتعزز إحراز تقدم موضوعي ومتوازن في عملية الأمن والتعاون في أوروبا ، وتسهم في الأمن الدولي .

وكان من العوامل التي لعبت دور هاماً في النهوض بتطورات سياسية دولية مواتية في الحقبة الماضية ، التسليم بأن إقامة أمن دولي مهمة بالغة التعقيد وتؤثر على جميع جوانب الحياة . فكل جانب بذاته من جوانب الأمن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجوانب الأخرى ويؤثر فيها جميعاً . والمبادرة المعنية بالأمن الدولي الشامل ، المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ، تستند إلى هذا التسليم . ويحدونا أمل صادق في أن النداء الموجه إلى الدول الاعضاء للاسهام في الحوار وفي الصياغة المشتركة لعناصر الأمن الشامل ، والتصميم على اعتماد تدابير عملية ملموسة تنبثق عنها ، سيلقى تفهم الدول الاعضاء وتأييدها . ونحن جميعاً نشترك في الهدف المتمثل في ضمان سد الفجوة التي تبدو في كثير من الأحيان بين مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقائق الحالة الدولية الراهنة ، في أسرع وقت ممكن .

ومن جوانب الأمن الرئيسية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الحياة ذاتها ، نزع السلاح أو الحد من تكدس الأسلحة . وإن أول اتفاق حقيقي لنزع السلاح يبرم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، لذو أهمية تاريخية ، وإن كان لم يتناول إلا جزءا صغيرا من إجمالي مخزونات الأسلحة . فقد فتحت معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى صفحة جديدة في تاريخ نزع السلاح بإدخالها نظاما للتحقق وفقا لمجموعة شروط صارمة وهديدة التنظيم لمراقبة الامتثال ، كان من المتمذر تصورهما في الماضي . وحتى الآن ، اشتهت تجربة الامتثال عمليا أيضا أن السعي لتحقيق الأمن من خلال نزع السلاح أمر ممكن حقا .

ويعمل ممثلو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للتوصل الى اتفاقية تهدف الى خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . وما زلنا مقتنعين بأنه إذا ما واصل الطرفان إبداء الارادة السياسية والاستعداد للتفاهم فإنه يمكن إزالة العقبات السياسية والتقنية التي تحول دون التوصل الى معاهدة ، ويمكن توقيع اتفاق آخر لنزع السلاح في مستقبل ليس بالبعيد ، مما يمهّد الطريق الى إقامة عالم خال من الاسلحة النووية .

وكان عقد الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في الصيف الماضي حدثا بارزا آخر في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف المتعلقة بنزع السلاح . ومن المؤسف أن الخطوة السيكلوجية الهامة التي أشرت اليها لم تحدث أشرها في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف . وما زالت المهمة الملحة هي ضمان أن يعزز نزع السلاح المتعدد الاطراف قدرته على الاستمرار وأن يحقق نتائج ملموسة تأخذ شكل اتفاقات محددة مماثلة لما حدث في مجال نزع السلاح الثنائي . وعلى الرغم من أن المشتركين في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لم يتمكنوا من إعداد وثيقة ختامية تحظى بالتوافق في الآراء ، فإن حكومة جمهورية هنغارييا الشعبية ومعها بلدان أخرى عديدة لا ترى أن هذه الدورة كانت فاشلة .

وترى حكومتني أن أهمية الدورة الاستثنائية تكمن أساسا في التأكيد من جديد على حاجة المجتمع الدولي الى إيجاد نهج متعدد الاطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح . وفضلا عن ذلك ، فقد اتفقت الدول المشاركة في الدورة على أن الأمم المتحدة ينبغي أن يعهد اليها بدور أكبر في معالجة مسائل نزع السلاح في المستقبل . ومما له أهمية خاصة أن الدور البارز الذي ستفعل به الأمم المتحدة في الاشراف على اتفاقات نزع السلاح وتنفيذها قد حظي باهتمام واسع النطاق أثناء الدورة الاستثنائية . وفي اعتقادنا أن هذا الدور المضموني يمكن أن يتحقق ، في المدى الطويل ، عن طريق إنشاء وكالة دولية للتحقق تحت إشراف الأمم المتحدة . كما نعلق أهمية كبرى في هذا الصدد على جهود الدول الست المشتركة في مؤتمر دلهي بشأن هذا الموضوع .

وقد طرح أثناء الدورة الاستثنائية عدد كبير من الاقتراحات الهامة والملموسة تصلح موضوعا للمناقشة والتفاوض في المستقبل في هيئات نزع السلاح ، أو أن تكون أساسا لاتخاذ تدابير تعتمد بتوافق الآراء . فإذا كنا نريد أن نمضي قدما في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف يجب أن تدرس هذه الاقتراحات دراسة موضوعية في الدورة الحالية أيضا .

وكانت زيادة الاهتمام بمؤتمر جنيف لنزع السلاح ملموسة أيضا في الدورة الاستثنائية . وقد عبرت الزيارات السياسية العالمية المستوى والبيانات السياسية الهامة التي أدلى بها هذا العام في تلك المناسبات عن التأكيد المتجدد على أهمية ذلك المحفل الذي ليس له بديل لنزع السلاح .

ومن بين بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى كشف أعمال اللجنة المختصة لإعداد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . ونحن نأسف في الوقت ذاته لأن المؤتمر لم يقترب بعد من الانتهاء من إعداد اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها .

على أن البدء في الأعمال الموضوعية المتعلقة بالحظر الكامل للتفجيرات النووية التجريبية ما زال مهمة ينبغي أن يوليها مؤتمر نزع السلاح الأولي ، بغية التعجيل بنزع الأسلحة النووية . ولا يجوز التأخير في إنشاء آلية ملائمة لهذا الغرض . ونرى أن كسر الجمود القائم يتطلب من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تقبل بضرورة إجراء محادثات متعددة الأطراف حول هذه القضية وأن تلتزم بمبادئ التدرج .

وقد ناقش المؤتمر في السنوات الأخيرة الحالة المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحدد المشاكل المتصلة بذلك . والمهمة الحالية هي وضع التدابير العملية الكفيلة بالعمل ، ولو على مراحل ، لمنع إمتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي وسيكون من المستصوب أيضا ضمانا لإحراز التقدم أن يتم الاتفاق على الجوانب الجزئية ذات الأهمية العملية التي تؤثر بحكم أهميتها على بلوغ الهدف النهائي . ومن هذه الجوانب إنشاء آلية للتحقق الدولي .

ومن المستصوب أيضا التعجيل بالعمل لحظر الأسلحة الإشعاعية . ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا الحظر الكامل لشن هجمات على المرافق النووية مما ينبغي الاستمرار في اعتباره أمرا له صفة الاستعجال .

وثمة اعتراف دولي متزايد في هذه الايام بأن تحديد وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والاقليمي من العوامل الرئيسية التي تؤثر على نزع السلاح النووي أيضا . وهذا التشديد على نزع السلاح التقليدي يترتب بصورة منطقية على حقيقة أن تكسب الأسلحة التقليدية بات يتخذ أبعادا خطيرة باطراد ، وأن جانبا كبيرا من القدرة التدميرية لهذه الأسلحة يقترب بدوره من قدرة أسلحة التدمير الشامل ، كما أنه ليس هناك تقدم يحرز في مجال نزع الأسلحة التقليدية بينما هناك زخم متزايد لنزع السلاح النووي . وقد بذلت في أوروبا أولى الجهود المبشرة من أجل نزع السلاح التقليدي ونأمل أن تحذو حذوها مناطق أخرى من العالم أيضا .

وبعد مشاورات الدول الـ ٢٣ التي عقدت بالتوازي مع اجتماع فيينا للمتابعة ، كاد العمل يصل الى نهايته بشأن الولاية الخاصة بمحادثات نزع السلاح التي تغطي المنطقة الممتدة من الأورال الى الأطلسي . وترى حكومتي أن من الأهمية بمكان أن تجرى المفاوضات المتعلقة بخفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية فور عقد اجتماع فيينا للمتابعة . ومن المرجح أن تؤثر التدابير التي سيتم اعتمادها على القوات المتقدمة للدولتين العظميين وعلى قوات البلدان الصغيرة والمتوسطة في المنطقة ، وأن تتطلب بذل مزيد من النشاط والمشاركة من جانب هذه الدول الأخيرة أيضا . وتولي هنغاريا اهتمامها لهذه الترتيبات التي ستأثر بها أيضا القوات الموجودة في أراضيها في المرحلة الأولى من التخفيضات ونحن نتوقع أن تؤدي المحادثات الى تحسن ملموس في أمن أوروبا في المستقبل القريب وأن تعمل ، بإزالتها لعناصر الخطر المسببة لقلق الأطراف ، على تهيئة حالة مستقرة تتميز بتوازن يتمثل في العجز المتبادل للقوات المتقابلة عن القيام بأعمال هجومية .

وإن إزالة بؤر الأزمات الإقليمية التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لهو عنصر مهم في إقامة الأمن الدولي .

وقد أدت الجهود المشتركة ، ولا سيما التفاهم الناشئ بين الأطراف المعنية مباشرة حول كثير من القضايا الاقليمية المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ، الى إبراز الدور الفعال للأمم المتحدة في الحل العملي لهذه المشاكل وفي رسم الاطر وخلق الظروف التقنية للتسوية . وبقدر ما تستطيع المنظمة العالمية أن تؤدي مهمتها في صون السلم وتأمين عمليات وقف إطلاق النار والإشراف عليها ، بقدر ما سيكون ذلك شهادة بقدره الأمم المتحدة على التجدد .

ويمكن أن تعتبر اتفاقات جنيف المتصلة بأفغانستان سابقة بالغة الأهمية . ويبدل الانسحاب التدريجي للقوات السوفياتية على حسن نية الاتحاد السوفياتي . ونأمل أن تطبق جميع الأطراف الاتفاق تطبيقاً كاملاً ، وأن يؤدي تقدم عملية المصالحة الوطنية الى إقرار السلم في أفغانستان . ونرى أنه ينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تنظر في هذه المشكلة بهذه الروح ووفقاً لهذا النهج .

وقد كان لجهود الأمم المتحدة ، أو بالأدق جهود مجلس الأمن ثم جهود الأمين العام شخصياً ، دور بارز فيما تحقق ، بعد سنوات من المحاولات المبتسرة ، من وقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ما يقرب من عشر سنوات ، والتي اقتضت ثمناً باهظاً من الخسائر البشرية والمادية الهائلة . وثمة خطوات مشجعة تجرى الآن بمشاركة الأمم المتحدة لإقرار السلم . وفي ظل الحالة السائدة ، يولى اهتمام خاص لممارسة الطرفين المعنيين ضبط النفس وإبداء استعدادهما للتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن المتعلق بهذه المسألة .

ويتمثل إسهامنا المتواضع في تحقيق السلم الدائم في مشاركة ١٥ مواطنا هنفاريا في فريق مراقبي الأمم المتحدة المعني بمراقبة وقف إطلاق النار . وتأمل حكومة بلدي أن يتلو وقف إطلاق النار إحلال السلم على وجه السرعة لوقف العداوة والدمار .

إن جهود الأمم المتحدة لن تكفي وحدها بالطبع لضمان النجاح ، لأن الإرادة والتمهيم السياسيين لحكومات البلدان المعنية لا غنى عنهما بنفس القدر لإخماد أي بؤرة من بؤر الأزمات . وقد شهد الماضي القريب بادرة واعدة في هذا الصدد فيما يتعلق بالسعي إلى تسوية مسألة قبرص .

وبعد سنوات طويلة ، تلوح فيما يبدو إمكانية إحراز تقدم في تسوية الحالة في الجزء الجنوبي من أفريقيا . ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي ، ونأمل أن تفضي المحادثات الجارية قريبا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومنح ناميبيا استقلالها ، ووضع الضمانات الدولية لسيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية .

إن التحول الإيجابي في السعي إلى الحل السلمي للصراعات الإقليمية يميز اقتناعنا بأن تكثيف أنشطة الأمم المتحدة من شأنه أن يزيد فرص التسوية العادلة لازمة الشرق الأوسط . فالاعتراف يتزايد بأن السبيل إلى حل الصراع حلا يرضي كل الأطراف المعنية هو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . وبالمثل تؤكد الأحداث الجارية في الأراضي المحتلة الحاجة الملحة إلى إيجاد تسوية مبكرة للأزمة .

وإن المناخ الدولي بأسره سيتأثر على نحو موات بالتوصل إلى تسوية مبكرة للصراع في أمريكا الوسطى - الذي يشكل عنصرا خطيرا لزعزعة الاستقرار - بمشاركة كل البلدان المعنية وعلى أساس احترام قواعد القانون الدولي التي تحظى بقبول عام .

وتتفق حكومة بلدي مع الجهود المبذولة لحل مسألة كمبوتشيا بالوسائل السلمية ضمن الأطر الوطنية ، وتتابعها بعين الشقة . وهي تقدر تقديرا بالغا الاعتدال والواقعية اللذين أظهرتهما البلدان والقوى السياسية الساعية إلى تسوية هذه المشكلة .

وترحب هنغاريا بالمقترحات الرامية الى تخفيف وإزالة التوترات من شبه الجزيرة الكورية ، في محاولة لإيجاد سبل ووسائل توفر الظروف اللازمة لحل مشكلة كوريا ، مع أخذ تعزيز السلم والأمن في منطقة آسيا في الاعتبار ، ومراعاة مصالح الشعب الكوري .

وتشغل المسائل المتعلقة بالاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متزايدة الأهمية في أنشطة الأمم المتحدة . ونحن نعتبر ذلك أمراً طبيعياً ، نظراً لأن التعاون الدولي والبيئة الخارجية للتنمية الاقتصادية أصبحا يتسمان بأهمية حيوية لكل الدول الأعضاء . غير أن الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية والعلمية التقنية والبيئية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا تعبر بصورة كاملة حتى الآن عن الظروف والأولويات الفعلية التي تحددها حقائق عالمنا المعاصر ، على الرغم من أن السبعينات والثمانينات قد شهدت تغييرات جذرية في الاقتصاد العالمي .

وينبغي للحكومات ، ونحن على عتبة العقد الأخير من هذا القرن ، أن تكفل ألا تسير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في ركاب التطورات الاقتصادية العالمية بخطى الملاحقة السلبية ، بل أن تعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية ، مسهمة بذلك ، استناداً الى إرادة مشتركة تستجمع بتوافق الآراء وبالتوفيق بين المصالح الوطنية والاقليمية ، في تهيئة الظروف اللازمة لضمان النمو المستمر للاقتصادات الوطنية والتوسع المطرد للعلاقات الاقتصادية الدولية على أوسع نطاق ممكن .

ولا يساورنا شك في أن هذه العملية لن تكون خالية من الصراعات . لذا ينبغي أن تتركز الجهود على تعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها في التنبؤ بتطورات الاقتصاد العالمي وبما يطرأ على موازينه من تغييرات ، وكذلك قدرتها على احتواء الصراعات الاقتصادية والتجارية والمالية والبيئية وغيرها وعلى إيجاد حل لها . ونحن مقتنعون بأن إضفاء الاتساق على المصالح وتنمية القدرات على احتواء الصراعات بوسعها تهيئة الظروف للمنظمات الدولية كيما تمارس أكبر تأثير إيجابي على تنمية الاقتصادات الوطنية وعلى المجالات المختلفة للتعاون الاقليمي والعالمي في آن معا .

وتنطلق حكومة بلدي من افتراض أن الاهداف الوطنية والاقليمية والعالمية يمكن تحقيق الانسجام بينها استنادا الى الانفتاح والاحترام المتبادل للمصالح . غير أن الارادة المشتركة ، أو السياسة المشتركة التي يجري التوصل إليها في إطار المنظمات الدولية لا يمكن أن تكون فعالة حقا إلا إذا أخذت في الاعتبار الحقائق الدولية والقوانين الاقتصادية أيضا . وتشكل الجهود الرامية الى تحقيق التكامل الاقليمي أحد هذه القوانين في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد العالمي . وتفضلع المنظمات المعنية بالتكامل الاقليمي بدور متزايد في الاقتصاد العالمي ، وستقوم لفترة طويلة قادمة بدور محفز ومنشط للنمو الاقتصادي . وفي الوقت نفسه ، قد تسود أيضا بعض الاتجاهات الانعزالية في مرحلة تنامي التعاون الاقتصادي في اطار كل منطقة من المناطق المتكاملة على حدة . ونحن نعتقد أن هذه الاتجاهات ، حتى وان كانت تخدم مصالح المشتركين في هذا التكامل في المدى القصير ، من شأنها أن تعرقل التنمية المطردة للاقتصاد العالمي بأسره في المدى الطويل . لذا فإننا نرحب برفع العلاقات بين مجلس التعاضد الاقتصادي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية الى مستوى رسمي بالاتفاق الشئسي الذي أبرم بالفعل بين هنغاريا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وبالاتفاقات الشئسية الأخرى المزمع عقدها مستقبلا بين الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاضد الاقتصادي . ويلائم هذا التطور تماما عملية التعاون وبناء الثقة في أوروبا ويساعد على تعزيز تطورها بقدر أكبر .

وسيبدأ العمل قريبا في وضع البرنامج الخاص بالتنمية والتعاون للعقد الأخير في قرننا . ونحن نعتقد أنه ينبغي للحكومات ، لدى صياغة هذا البرنامج الخاص بالعقد الإنمائي الرابع ، أن تنطلق من الحقائق المعاصرة من أجل إرساء الأساس للمستقبل . وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أن حكومة بلدي ستفضلع بدور نشط وبناء في هذه المهمة بالغة الأهمية .

وينبغي أن تسعى الجهود الدولية الرامية الى حماية حقوق الإنسان وضمن احترامها الى تحقيق الأغراض نفسها ، كإيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والمالية العالمية من خلال التنازلات المتبادلة والعمل المشترك - أي تعزيز رخاء المجتمع

والفرد ، وتوفير ظروف حياة جديرة بالقرن المقبل ، وتحقيق التمتع الكامل بالحريية الإنسانية . وحجر الزاوية في السياسة الخارجية لحكومة هنغاريا هو تشجيع التعاون الدولي وتعزيزه في ميداني حقوق الإنسان والعمل الإنساني الخيري بالاستفادة الى أقصى حد ممكن من القنوات التي توفرها الأمم المتحدة لذلك الغرض .

وإن احترام وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وتطوير التعاون الدولي تحقيقا لهذه الغاية عنصران هامان لزيادة الثقة فيما بين الدول . وثمة اعتراف متنام بأن التمتع بحقوق الانسان وصون الامن الدولي أمران مترابطان ترابطا مباشرا ووثيقا . فمن جهة يتضح هذا الترابط في الانتهاك الخطير والمنتظم لحقوق الإنسان وازدراء المعايير المعترف بها دوليا اللذين يتركان ، كما توضح الخبرة الدولية ، أشرا ضارا على العلاقات بين الدول والمناخ السياسي الدولي وقد يعرضان الامن الدولي للخطر . ومن جهة أخرى أعطتنا العقود التي انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان درسا لا يستهان به مؤداه أن تعزيز ممارسة حقوق الإنسان لا يتأتى إلا في إطار ظروف الانفراج والتعايش السلمي . وهل لي أن أذكر بأن قضية حقوق الإنسان بالتحديد كانت من أول ضحايا حقبة الحرب الباردة ؟

يتضح من هذا أن الزعم الذي مفاده أن مسألة حقوق الإنسان قضية داخلية تخص الدول وحدها قد عفا عليه الزمن نهائيا . وإن الأمم المتحدة ، بوضعها قائمة دولية لحقوق الإنسان وانشائها للأجهزة والآليات الدولية المعنية بمراقبة إمتثال الدول لالتزاماتها في ميداني حقوق الإنسان والعمل الإنساني الخيري وبالإشراف على ذلك الإمتثال ، قد أعطت بعدا جديدا للتعاون المتعدد الأطراف ، وركزت انتباه المجتمع الدولي والرأي العام الدولي على مسألة حقوق الإنسان .

وفي هذا الصدد أعلنت جمهورية هنفاريا الشعبية في أوائل الشهر الماضي ، بوصف ذلك دلالة أخرى على استعداد حكومة هنفاريا للتعاون ، بالاقتران بصراحة سياستنا ، تسليمها بأهلية لجنة حقوق الإنسان بموجب المادة ٤١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وانضمت في الوقت نفسه إلى البروتوكول الاختياري لهذا العهد . وقد أردنا بهذا الاجراء أن نؤكد على استعدادنا للمشاركة ، على قدم المساواة ، في ميدان حقوق الإنسان ، ورغبتنا في تلك المشاركة أيضا ، في الوقت الذي نؤيد فيه الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى تنفيذ المعايير ذات الصلة ومراقبة الامتثال لها في نشاط دولي مشترك .

إن حكومة جمهورية هنفاريا الشعبية والرأي العام في هنفاريا يتابعان باهتمام خاص تمتع الشعوب بحقوقها . كما أننا حساسون تجاه انتهاكات الحقوق الفردية والجماعية للأقليات . وهذا أمر طبيعي لسبب إضافي هو أن الهنفاريين الذين يعيشون في بلدان مجاورة يمثلون أكبر أقليات وطنية في أوروبا . ونحن نناصر في كل محفل - ك مطلب أساسي - الحفاظ على تنوع القاليد الثقافية ، والعادات الشعبية للأقليات الوطنية ، وحماية الآثار التاريخية والتمتع الكامل بالحق في استخدام اللغة الأم وتشجيعها ، بما في ذلك التعليم بتلك اللغة في المدارس على جميع المستويات . ونحن على اقتناع بأن الامتصاص القهري للأقليات الوطنية وقمع ثقافتها وتدمير ظروف وجودها الفكري والمادي المستقل لا يقبلها مجتمعنا الدولي المعاصر .

لذلك نرى أن من المهم أن نشرع - بروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - في السير على طريق تقنين الحقوق التي لا يتناولها الإعلان . وفي رأينا أن هذه الحقوق هي حق الشعوب في تقرير المصير ، والحفاظ على الثقافة الوطنية والحماية الفعلية للحقوق الفردية والجماعية للأقليات الوطنية .

ومن المتطلبات الأساسية لعمرنا القضاء على التمييز بكل أنواعه ، بما في ذلك التمييز ضد الأمم والأقليات الوطنية . وفي اعتقادنا أن مثل هذا التنظيم الدولي الملزم قانونا للمعايير من شأنه أن يسهم في تعميق الاتصالات الإنسانية ومن ثم جعلها أكثر قوة .

إننا نقدر غاية التقدير الجهود التي نعتقد أنها لا يمكن أن تستبدل بأي شيء آخر ، والتي تبذل تحت اشراف الامم المتحدة لوضع حد للانتهاكات البالغة الخطورة لحقوق الإنسان . إن الممارسات المهينة وسياسات التمييز ، على أساس العرق أو القومية أو الدين أو على أي أساس آخر ، تنتهك حق الفرد في الحياة والحرية والامن . كما أن التعذيب وغيره من أوجه العقاب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والقسر المادي وإعادة الاستيطان بالقوة ووضع القيود على الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية للشعوب أو انكارها كلها ظواهر يتطلب القضاء عليها اجراءً فعالاً حاسماً من قبل المجتمع الدولي والامم المتحدة بوصفها المنظمة التي تمثله .

إن حل مشاكل عصرنا وتوسيع نطاق التعاون الدولي اتساقاً مع مصالح كل الدول والشعوب يفترضان سلفاً تكثيف الدبلوماسية المتمتدة الأطراف . إن المؤتمرات والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف توفر محافل للتوفيق المتعدد الأطراف للمصالح والسعي إلى تحقيق ترتيبات مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية واعتمادها .

إن تحسين الحالة الدولية خلال العام الماضي والظروف الأكثر مؤاتاة السائدة حالياً سيؤديان بالتأكيد إلى زيادة دور الامم المتحدة وامكانياتها المحسنة لاداء المهام المنصوص عليها في الميثاق .

ومن المهم لتعزيز التعاون الدولي وتسوية المشاكل الملحة البارزة أن تستفيد المنظمة العالمية - وفي المقام الاول نحن ممثلينا - غاية الاستفادة من الظروف المؤاتية لتجديد عمل الامم المتحدة وتعزيز هيبتها وفعاليتها وزيادة قدرتها على الاداء العملي وضمان التشغيل السلس للمنظمة العالمية وفقاً لمتطلبات عصرنا .

تود حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية أن تسهم في هذه الجهود وذلك بانتهاج سياسة خارجية تتماشى تماماً مع أهداف ومبادئ الامم المتحدة ، وبمشاركة وفدها النشطة البثاءة في أعمال الدورة الثالثة والاربعين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥